

كتاب الجزية

٨٢/١٠ و

وهي الوظيفَةُ المأخوذة من الكافر لإقامته بدار الإسلام في كلِّ عامٍ ، وهي / فِعْلَةٌ من جَزَى يَجْزِي : إذا قَضَى . قال الله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾^(١) . تقول العربُ : جَزَيْتَ دَيْنِي . إذا قَضَيْتَهُ . والأصلُ فيها الكتابُ ، والسُّنَّةُ ، والإجماعُ ؛ أما الكتابُ فقولُ الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٢) . وأما السُّنَّةُ ، فما رَوَى الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، أَنَّهُ قَالَ لَجُنْدٍ كَسَرَى يَوْمَ نَهَاوَنْدَ^(٣) : أَمَرْنَا نَبِيَّنَا رَسُولَ رَبِّنَا أَنْ نُقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ^(٤) ، أَوْ تُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٥) . وعن بُرَيْدَةَ ، أَنَّهُ^(٦) قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا عَلَى سَرِيَّةٍ أَوْ جَيْشٍ ، أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ تَعَالَى فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ ، وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، وَقَالَ لَهُ : « إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَادْعُهُمْ إِلَى إِحْدَى خِصَالِ ثَلَاثٍ ؛ اذْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ^(٧) ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَادْعُهُمْ إِلَى إعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ ، فَإِنْ أَبَوْا ، فَاسْتَعِزْ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ »^(٨) . فِي أَخْبَارٍ كَثِيرَةٍ . وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى جَوَازِ اخْتِذِ الْجِزْيَةِ فِي الْجُمْلَةِ .

(١) سورة البقرة ٤٨ .

(٢) سورة التوبة ٢٩ .

(٣) نهاوند : مدينة عظيمة ، في قبة همدان ، بينهما ثلاثة أيام . معجم البلدان ٨٢٧/٤ .

(٤) سقط من : ب .

(٥) في : باب الجزية والموادعة مع أهل الحرب ... ، من كتاب الجزية . صحيح البخارى ١١٨/٤ .

(٦) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٧) سقط من : م .

(٨) تقدم تخريجُه ، في صفحة ٢٩ .

١٦٨٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُقْبَلُ الْجِزْيَةُ إِلَّا مِنْ يَهُودِيٍّ ، أَوْ نَصْرَانِيٍّ ، أَوْ
مَجُوسِيٍّ ، إِذَا كَانُوا مُقِيمِينَ عَلَى مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ)

وجملته أن الذين تُقبلُ منهم الجِزْيَةُ صِنْفَانِ ؛ أهلُ كتابٍ ، ومن له ^(١) شُبْهَةٌ كتابٍ ،
فأهلُ الكتابِ اليهودُ والنصارى ومن دانَ دينَهُم ، كالسَّامِرَةِ ^(٢) يَدِينُونَ بِالتَّوْرَةِ ، وَيَعْمَلُونَ
بشريعةِ مُوسَى ^(٣) عليه السَّلامُ ، وإِنَّمَا خَالَفُوهُمْ فِي فُرُوعِ دِينِهِمْ ، وَفَرَّقَ النَّصَارَى مِنْ
الْيَعْقُوبِيَّةِ ^(٤) ، وَالنَّسْطُورِيَّةِ ^(٥) ، وَالْمَلَكِيَّةِ ^(٦) ، وَالْفَرَنْجِ ^(٧) ، وَالرُّومِ ، وَالْأَرْمَنِ ،
وغيرهم ، ممن دانَ بِالْإِنْجِيلِ ، وَاتَّسَبَّ إِلَى عِيسَى ^(٨) عليه السَّلامُ ، وَالْعَمَلِ بِشَرِيعَتِهِ ،
فكُلُّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِنْجِيلِ ، وَمَنْ عَدَا هَؤُلَاءِ مِنَ الْكُفَّارِ ، فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ بِدَلِيلِ
قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ ^(٩) . وَاخْتَلَفَ
أهلُ / العلمِ فِي الصَّابِئِينَ ^(١٠) ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُمْ جِنْسٌ مِنَ النَّصَارَى . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ
آخِرٍ : بَلَّغْنِي أَنَّهُمْ يُسَبِّتُونَ ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا أُسَبِّتُوا ^(١١) فَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ . وَرَوَى عَنْ عَمْرٍ ، أَنَّهُ

٨٢/١٠ ظ

-
- (١) فِي ١ : « لَّهُمْ » .
(٢) السَّامِرَةُ : قَوْمٌ يَسْكُنُونَ جِبَالَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَقَرَى مِنْ أَعْمَالِ مِصْرَ ، وَيَتَقَشَّفُونَ فِي الطَّهَارَةِ أَكْثَرَ مِنْ تَقَشُّفِ سَائِرِ
الْيَهُودِ . الْمَلِلُ وَالنَّحْلُ ١/٥١٤ ، ٥١٥ .
(٣-٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، ١ ، ب .
(٤) الْيَعْقُوبِيَّةُ : أَصْحَابُ يَعْقُوبَ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالُوا بِالْأَقَانِيمِ الثَّلَاثَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا : انْقَلَبَتِ الْكَلِمَةُ لِحِمَاوَدَمَا ، فَصَارَ إِلَالَهُ
هُوَ الْمَسِيحُ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ بِجَسَدِهِ ، بَلْ هُوَ هُوَ . الْمَلِلُ وَالنَّحْلُ ١/٥٤١ .
(٥) النَّسْطُورِيَّةُ : أَصْحَابُ نَسْطُورِ الْحَكِيمِ ، الَّذِي ظَهَرَ فِي زَمَانِ الْمَأْمُونِ ، وَتَصَرَّفَ فِي الْأَنْجِيلِ بِحُكْمِ رَأْيِهِ ، وَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ
تَعَالَى وَاحِدٌ ، ذُو أَقَانِيمٍ ثَلَاثَةٍ ؛ الْوُجُودُ ، وَالْعِلْمُ ، وَالْحَيَاةُ . الْمَلِلُ وَالنَّحْلُ ١/٥٣٥ .
(٦) كَذَا فِي النُّسخِ . وَفِي الْمَلِلِ وَالنَّحْلِ ١/٥٢٩ : الْمَلِكَانِيَّةُ : أَصْحَابُ مَلِكَا ، الَّذِي ظَهَرَ بِأَرْضِ الرُّومِ ، وَاسْتَوْلَى عَلَيْهَا ،
قَالُوا : إِنَّ الْكَلِمَةَ اتَّحَدَتْ بِجَسَدِ الْمَسِيحِ ، وَتَدَرَّعَتْ بِنَاسُوتِهِ ، وَيَعْنُونَ بِالْكَلِمَةِ : أَقْنُومُ الْعِلْمِ ، وَيَعْنُونَ بِرُوحِ الْقُدُسِ : أَقْنُومُ
الْحَيَاةِ .
(٧) فِي م : « وَالْفَرَنْجَةُ » .
(٨) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٥٦ .
(٩) قَالَ الشَّهْرِسْتَانِيُّ : مَدَارُ مَذْهَبِ الصَّابِئَةِ عَلَى التَّعَصُّبِ لِلرُّوحَانِيِّينَ ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ مَذْهَبَهُمُ الْاِكْتِسَابُ ، وَالْحِنْفَاءُ
تَدَّعَى أَنَّ مَذْهَبَهَا هُوَ الْفِطْرَةُ . الْمَلِلُ وَالنَّحْلُ ٢/٦٦٩ ، ٦٧٠ .
(١٠) فِي م : « سَبِّتُوا » .

قال : هم يُسَبِّتُونَ . وقال مُجَاهِدٌ : هم بين اليهود والنصارى . وقال السُّدِّيُّ والرَّبِيعُ : هم من أهل الكتاب . وتَوَقَّفَ الشَّافِعِيُّ في أمرهم . والصَّحِيحُ أَنَّهُ يُنْظَرُ فِيهِمْ ؛ فَإِنْ كَانُوا يُوَافِقُونَ أَحَدَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ فِي نَبِيِّهِمْ وَكِتَابِهِمْ فَهُمْ مِنْهُمْ ، وَإِنْ خَالَفُوهُمْ فِي ذَلِكَ فَلَيْسَ هُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ . وَيُرْوَى عَنْهُمْ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ الْفَلَكَ حَتَّى نَاطِقٌ ، وَإِنَّ الْكَوَاكِبَ السَّبْعَةَ آلِهَةٌ . فَإِنْ كَانُوا كَذَلِكَ ، فَهُمْ كَعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ ، وَأَمَّا أَهْلُ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشِيثَ وَزُبُورِ دَاوُدَ ، فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الصُّحُفَ لَمْ تَكُنْ فِيهَا شَرَائِعُ ، إِنَّمَا هِيَ مَوَاعِظُ وَأَمْثَالٌ ، كَذَلِكَ وَدَعَ النَّبِيُّ ﷺ صُحُفَ إِبْرَاهِيمَ وَزُبُورَ دَاوُدَ ، فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ^(١١) . وَأَمَّا الَّذِينَ لَهُمْ شُبُهَةٌ كِتَابٍ ، فَهُمْ الْمَجُوسُ ، فَإِنَّهُ يُرْوَى أَنَّهُ كَانَ لَهُمْ كِتَابٌ فُرِفِعَ ، فَصَارَ لَهُمْ بِذَلِكَ شُبُهَةٌ أَوْجَبَتْ حَقْنَ دِمَائِهِمْ ، وَأُخِذَ الْجِزْيَةُ مِنْهُمْ ، وَلَمْ يَنْتَهِضْ فِي ^(١٢) إِبَاحَةِ نِكَاحِ نِسَائِهِمْ وَلَا ذِبَائِحِهِمْ دَلِيلٌ ^(١٣) . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَثِقَلُ ^(١٤) عَنْ أَبِي ثَوْرٍ ، أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَتَحِلُّ نِسَاؤُهُمْ وَذِبَائِحُهُمْ ؛ لِمَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَنَا أَعْلَمُ النَّاسِ بِالْمَجُوسِ ، كَانَ لَهُمْ عِلْمٌ يَعْلَمُونَهُ ، وَكِتَابٌ يَذَرُسُونَهُ ، وَأَنَّ مَلِكَهُمْ سَكِرَ ، فَوَقَعَ عَلَى بَنْتِهِ أَوْ أُخْتِهِ ^(١٥) ، فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُ أَهْلِ مَمْلَكَتِهِ ، فَلَمَّا صَحَّحَا جَاءُوا يُقِيمُونَ عَلَيْهِ الْحَدَّ ، فَاِمْتَنَعَ مِنْهُمْ ، وَدَعَا أَهْلَ مَمْلَكَتِهِ ، وَقَالَ : أَتَعْلَمُونَ دِينًا خَيْرًا مِنْ دِينِ آدَمَ ، وَقَدْ أَتَكَحَّ بَيْنَهُ بَنَاتُهُ ، فَأَنَا عَلَى دِينِ آدَمَ . قَالَ : فَتَابَعَهُ قَوْمٌ ، وَقَاتَلُوا الَّذِينَ يُخَالِفُونَهُ ^(١٦) ، حَتَّى قَتَلُوهُمْ ، فَأَصْبَحُوا وَقَدْ أُسْرِيَ بِكِتَابِهِمْ ، وَرُفِعَ الْعِلْمُ الَّذِي فِي صُدُورِهِمْ ، فَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ ، وَقَدْ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ - وَأَرَاهُ قَالَ : وَعُمَرُ - مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَسَعِيدٌ ، وَغَيْرُهُمَا ^(١٧) . وَلِأَنَّ

(١١) أخرجه عن أبي ذرٍّ عبد بن حميد ، وابن مردويه ، وابن عساكر . وأورده عنهم السيوطي ، في تفسير سورة الأعلى . الدر المنثور ٣٤١/٦ .

(١٢) في ١ ، ب : « إلى » .

(١٣) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٤) في ب : « وروى » .

(١٥) في م : « وأخته » .

(١٦) في ب ، م : « يخالفونهم » .

(١٧) أخرجه الشافعي ، انظر : باب ما جاء في الجزية ، من كتاب الجهاد . ترتيب المسند ١٣١/٢ .

النَّبِيُّ ﷺ قَالَ : « سُنُوبِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » ^(١٨) . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ . وَالْمَجُوسُ مِنْ غَيْرِ الطَّائِفَتَيْنِ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « سُنُوبِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » . يَدُلُّ عَلَى أَنَّهِمْ غَيْرُهُمْ . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ^(١٩) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ بَجَالَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : وَلَمْ يَكُنْ عَمْرُ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنَ الْمَجُوسِ ، حَتَّى حَدَّثَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا مِنْ مَجُوسٍ هَجَرَ . وَلَوْ كَانُوا أَهْلَ كِتَابٍ ، لَمَا وَقَفَ عَمْرُ فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ مَعَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ . وَمَا ذَكَرُوهُ هُوَ الَّذِي صَارَ لَهُمْ بِهِ شُبْهَةُ الْكِتَابِ . وَقَدْ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : لَا أَحْسَبُ مَا رَوَاهُ عَنْ عَلِيٍّ فِي هَذَا مَحْفُوظًا ، وَلَوْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ ، لَمَا حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُمْ ، وَهُوَ كَانَ أَوَّلَى يَعْلَمُ ذَلِكَ . وَيجوزُ أَنْ يَصَحَّ هَذَا مَعَ تَحْرِيمِ نِسَائِهِمْ وَذُبَائِحِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ الْمُسَبِّحَ لَذَلِكَ هُوَ الْكِتَابُ الْمُنْزَلُ عَلَى إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، وَلَيْسَ هَؤُلَاءُ مِنْهُمْ ، وَلِأَنَّ كِتَابَهُمْ رُفِعَ ، فَلَمْ يَنْتَهِضْ ^(٢٠) فِي الْإِبَاحَةِ ^(٢١) ، وَثَبِتَ ^(٢٢) بِهِ حَقُّ دِمَائِهِمْ . فَأَمَّا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ فِي حِلِّ ذُبَائِحِهِمْ وَنِسَائِهِمْ ، فَيُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « سُنُوبِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » . فِي أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْهُمْ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَإِنَّ أَخْذَ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ ^(٢٣) وَالْمَجُوسِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ ^(٢٤) خِلَافًا ، فَإِنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، أَجْمَعُونَ عَلَى ذَلِكَ ، وَعَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا ، مِنْ غَيْرِ تَكْيِيرٍ وَلَا مُخَالِفٍ ، وَبِهِ يَقُولُ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ وَمِصْرَ وَغَيْرِهِمْ ، مَعَ دَلَالَةِ الْكِتَابِ عَلَى أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَدَلَالَةِ السُّنَّةِ عَلَى أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْمَجُوسِ ، بِمَا رَوَيْنَا مِنْ قَوْلِ الْمُغِيرَةِ لِأَهْلِ فَارِسَ : أَمَرْنَا نَبِينَنَا أَنْ نَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ ، أَوْ

= كما أخرجه البيهقي ، في : باب المجوس أهل كتاب ، والجزية تؤخذ منهم ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى

١٨٩/٩ . ولم نجده فيما بين أيدينا من سنن سعيد .

(١٨) تقدم تخريجه ، في : ٥٤٧/٩ .

(١٩) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٢ .

(٢٠-٢١) م ، ب ، م ، : « للإباحة » .

(٢١) في أ ، م ، : « وثبت » .

(٢٢) في م : « الكتاب » .

(٢٣) في م : « في هذا » .

تُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ^(٢٤) . وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ^(٢٥) وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « سُنُّوْهُمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِمْ عَجَمًا أَوْ عَرَبًا . وَهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ : لَا تُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنَ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّهُمْ شَرُفُوا بِكَوْنِهِمْ مِنْ رَهْطِ النَّبِيِّ ﷺ . وَلَنَا ، عَمُّومُ الْآيَةِ ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى دُومَةِ الْجَنْدَلِ^(٢٦) ، فَأَخَذَ أَكْيَدَ دُومَةَ ، فَصَالَحَهُ عَلَى الْجِزْيَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْعَرَبِ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢٧) . وَأَخَذَ / الْجِزْيَةَ مِنْ نَصَارَى نَجْرَانَ ، وَهُمْ عَرَبٌ^(٢٨) . وَبَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ ، فَقَالَ : « إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢٩) . وَأَمْرُهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا^(٣٠) . وَكَانُوا عَرَبًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَجَمِ كَانُوا سُكَّانًا بِالْيَمَنِ ، حَيْثُ وَجَّهَ مُعَاذًا . وَلَوْ كَانَ لَكَانَ فِي أَمْرِهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ جَمِيعِهِمْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ تُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ . وَحَدِيثُ بُرَيْدَةَ فِيهِ^(٣١) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مَنْ بَعَثَهُ عَلَى سَرِيَّةٍ ، أَنْ يَدْعُوَ عَدُوَّهُ إِلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَلَمْ

ظ ٨٣/١٠

(٢٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٠٢ .

(٢٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٩ .

(٢٦) دومة الجندل : على سبع مراحل من دمشق ، بينها وبين مدينة الرسول ﷺ . معجم البلدان ٢/٦٢٥ .

(٢٧) في : باب في أخذ الجزية ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ٢/١٤٩ .

(٢٨) أخرجه البيهقي ، في : باب من قال : تؤخذ منهم الجزية عربا كانوا أو عجماء ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٨٧/٩ .

(٢٩) أخرجه البخاري ، في : باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس ، وباب أخذ الصدقة من الأغنياء ... ، من كتاب الزكاة ، وفي : باب ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله ... ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢/١٤٧ ، ١٥٨ ، ١٤٠/٩ . ومسلم ، في : باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام ، من كتاب الإيمان . صحيح مسلم ٥١ ، ٥٠/١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب زكاة السائمة ، من كتاب الزكاة . سنن أبي داود ١/٣٦٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة ، من أبواب الزكاة . عارضة الأحوذى ٣/١١٧ ، ١١٨ . والنسائي ، في : باب إخراج الزكاة من بلد إلى بلد ... ، من كتاب الزكاة . المجتبى ٥/٤١ . والدارمي ، في : باب فضل الزكاة ، وباب النهي عن أخذ الصدقة من كرائم أموال الناس ، من كتاب الزكاة . سنن الدارمي ١/٣٧٩ ، ٣٨٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٣/١ .

(٣٠) تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٤ .

(٣١) سقط من : ب .

يُخَصُّ بِهَا^(٣٢) عَجَمِيًّا دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَكْثَرُ مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْزُو الْعَرَبَ ، وَلَئِنْ ذَلِكَ إِجْمَاعٌ ؛ فَإِنَّ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَرَادَ الْجِزْيَةَ مِنْ نَصَارَى بَنِي ثَعْلَبَ ، فَأَبَوْا ذَلِكَ ، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمْ مِثْلَ مَا يَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ، حَتَّى لَحِقُوا بِالرُّومِ ، ثُمَّ صَالَحَهُمْ عَلَى مَا يَأْخُذُهُ^(٣٣) مِنْهُمْ عَوَضًا عَنِ الْجِزْيَةِ^(٣٤) . فَلَمَّا أَخَذُوا مِنْهُمْ جِزْيَةً غَيْرَ أَنَّهُ عَلَى غَيْرِ صِفَةِ جِزْيَةِ غَيْرِهِمْ ، وَمَا أَنْكَرَ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ أَحَدٌ ، فَكَانَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا ، وَقَدْ ثَبَتَ بِالْقَطْعِ وَالْيَقِينِ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ وَيَهُودِهِمْ ، كَانُوا فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُهُمْ فِيهَا بِغَيْرِ جِزْيَةٍ ، فَثَبَتَ يَقِينًا أَنَّهُمْ أَخَذُوا الْجِزْيَةَ مِنْهُمْ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ دَخَلَ فِي دِينِهِمْ قَبْلَ تَبْدِيلِ كِتَابِهِمْ أَوْ بَعْدَهُ ، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ابْنُ كِتَابَيْنِ ، أَوْ ابْنُ وَثْنَيْنِ ، أَوْ ابْنُ كِتَابِيٍّ وَوَثْنِيٍّ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : مَنْ دَخَلَ فِي دِينِهِمْ بَعْدَ تَبْدِيلِ كِتَابِهِمْ ، لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ الْجِزْيَةُ ، وَمَنْ وُلِدَ بَيْنَ أُبُورَيْنِ أَحَدُهُمَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجِزْيَةُ ، وَالْآخَرُ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ ، فَهَلْ تُقْبَلُ مِنْهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، عَمُومُ النَّصِّ فِيهِمْ ، وَلَئِنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ دِينٍ تُقْبَلُ مِنْ أَهْلِهِ الْجِزْيَةُ ، فَيُقَرُّونَ بِهَا كَغَيْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ إِذَا كَانُوا مُقِيمِينَ عَلَى مَا عُوْهُدُوا عَلَيْهِ ، مِنْ بَذْلِ الْجِزْيَةِ ، وَالْتِزَامِ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِقِتَالِهِمْ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ، أَيْ يَلْتَزِمُوا أَدَاءَهَا ، فَمَا لَمْ يُوجَدَ ذَلِكَ ، يَبْقُوا عَلَى إِبَاحَةِ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ .

فصل : ولا يجوز عقد الذمة المؤبدة إلا بشرطين ؛ أحدهما ، أن يلتزموا / إعطاء جِزْيَةٍ^(٣٥) في كلِّ حَوْلٍ . والثاني ، التَّزَامُ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ قَبُولُ مَا يَحْكُمُ بِهِ عَلَيْهِمْ ، مِنْ أَدَاءِ حَقٍّ ، أَوْ تَرْكِ مُحَرَّمٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٣٦) . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ : « فَادْعُهُمْ إِلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ »^(٣٧) . وَلَا تُعْتَبَرُ حَقِيقَةُ الْإِعْطَاءِ ، وَلَا جَرِيَانُ

(٣٢) في ١ : « به » .

(٣٣) في ١ : « يأخذ » .

(٣٤) أخرجه البيهقي ، في : باب نصارى العرب تضعف عليهم الجزية ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٩ / ٢١٦ .

(٣٥) في م : « الجزية » .

(٣٦) سورة التوبة ٢٩ .

(٣٧) تقدم تخريجها ، في صفحة ٢٩ .

الأحكام ، لأن إعطاء الجزية إنما يكون في آخر الحول ، والكف عنهم في ابتدائه عند البذل ، والمراد بقوله : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ ^(٣٨) . أى يلتزموا الإغطاء ، ويُجيبوا إلى بذله ، كقول الله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ ﴾ . والمراد به التزام ذلك دون حقيقته ؛ فإن الزكاة إنما يجب أدائها عند الحول ؛ لقوله عليه السلام : « لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » ^(٣٩) .

١٦٨٨ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ سِوَاهُمْ ، فَلَا سَلَامُ أَوْ الْقَتْلُ)

يَعْنِي مَنْ سِوَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ لَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، وَلَا يُقْرُونَ بِهَا ، وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، فَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا قُتِلُوا . هذا ظاهر مذهب أحمد . وروى عنه الحسن بن ثواب ، أنها تُقْبَلُ من جميع الكفار ، إلا عبدة الأوثان من العرب ؛ لأن حديث بُرَيْدَةَ يَدُلُّ بَعْمُومِهِ عَلَى قَبُولِ الْجِزْيَةِ مِنْ كُلِّ كَافِرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مِنْهُ عَبَدَةُ الْأَوْثَانِ مِنَ الْعَرَبِ ؛ لِتَعَلُّظِ كُفْرِهِمْ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، دِينُهُمْ . والثاني ، كونهم من رَهْطِ النَّبِيِّ ﷺ . وقال الشافعي : لَا تُقْبَلُ إِلَّا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَجُوسِ ، لَكِنْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ غَيْرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، مِثْلَ أَهْلِ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَشِيثَ وَزُبُورِ دَاوُدَ ، وَمَنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ ، وَجَهَانَ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْرُونَ بِالْجِزْيَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَأَشْبَهُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى . وقال أبو حنيفة : تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِ الْكُفَّارِ إِلَّا الْعَرَبُ ؛ لِأَنَّهُمْ ^(١) رَهْطُ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَا يُقْرُونَ عَلَى غَيْرِ دِينِهِ ، وَغَيْرُهُمْ يُقْرُ بِالْجِزْيَةِ ، لِأَنَّهُ يُقْرُ بِالْأَسْتِزْقَاقِ ، فَأَقْرَ ^(٢) ٨٤/١٠ ظ بِالْجِزْيَةِ ، كَالْمَجُوسِ . / وعن مالك ، أنها تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِهِمْ إِلَّا مُشْرِكِي قُرَيْشٍ ، لِأَنَّهُمْ ارْتَدُّوا . وعن الأوزاعي ، وسعيد بن عبد العزيز ، أنها تُقْبَلُ مِنْ جَمِيعِهِمْ . وهو قول عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، لحديث بُرَيْدَةَ ^(٣) ، وَلَئِنَّهُ كَافِرٌ ، فَيُقْرُ بِالْجِزْيَةِ ، كَأَهْلِ

(٣٨) لم ترد في : ا ، ب ، م .

(٣٩) تقدم تخريجه ، في : ٤٦/٤ .

(١) في ب : « فإنيهم » .

(٢) في م : « فأقروا » .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٩ .

الكتاب . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ ^(٤) . وقول النبي ﷺ : « أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . فَإِذَا قَالُوا هَذَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ^(٥) . وهذا عامٌ خَصَّ منه أهل الكتاب بالآية ، والمَجُوسُ بقول النبي ﷺ : « سُنُّوهُمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ » ^(٦) . فَمَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ يَبْقَى عَلَى قَضِيَّةِ الْعُمُومِ . وقد بينَّا أنَّ أهل ^(٧) الصُّحُفِ من ^(٧) غير أهل الكتاب المراد بالآية فيما تقدَّم .

فصل : وإذا عَقَدَ ^(٨) الذِّمَّةَ لكفارٍ زَعَمُوا أنَّهم من أهل الكتاب ، ثم تبَيَّنَ أنَّهم عبدةُ أوثانٍ ^(٩) ، فالعَقْدُ باطلٌ من أصله . وإن شَكَّنا فيهم ، لم يَنْتَقِضْ عَهْدُهُمَ بِالشَّكِّ ؛ لأنَّ الأصلَ صِحَّتُهُ ، فإن أقرَّ بعضهم بذلك دونَ بعضٍ ، قُبِلَ من المُقَرَّرِ في نفسه ، فانتَقَضَ عَهْدُهُ ، وبَقِيَ في ^(١٠) حَقِّ ^(١١) مَنْ لَمْ ^(١١) يُقَرَّرْ بحاله .

١٦٨٩ — مسألة ؛ قال : (وَالْمَأْخُوذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ ؛ فَيُؤْخَذُ مِنْ أَذْوَانِهِمْ اثْنَا عَشَرَ دِرْهَمًا ، وَمِنْ أَوْسَطِهِمْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا ، وَمِنْ أَيْسَرِهِمْ ثَمَانِيَةٌ وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا)

الكلامُ في هذه المسألة في فصلين : أحدهما ، في تقدير الجزية . والثاني ، في كميَّة مقدارها .

فأما الأوَّلُ ، ففيه ثلاثُ رواياتٍ ؛ إحداهما ^(١) ، أنَّها مُقَدَّرَةٌ بمقدارٍ ^(٢) لا يُزَادُ عليه ، ولا

(٤) سورة التوبة ٥ .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٦/٤ .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٥٤٧/٩ .

(٧-٧) في م : « من الصحف » .

(٨) في أ : « عقدت » .

(٩) في ب ، م : « الأوثان » .

(١٠) سقط من : أ .

(١١-١١) في م : « لم من » .

(١) في الأصل ، ب ، م : « أحدها » .

(٢) في م : « بمقدر » .

يُنْقَصُ منه . وهذا قول أبي حنيفة ، والشافعي ؛ لأن النبي ﷺ فرضها مُقَدَّرَةً ، بقوله لمُعَاذٍ : « تَحْذِمْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ مَعَاوِرَ »^(٣) . وفرضها عمر مُقَدَّرَةً بِمَحْضَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فلم يُنْكَرْ ، فكان إجماعاً . والثانية ، أنها غير مُقَدَّرَةٍ ، بل يُرْجَعُ فيها^(٤) إلى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ . قال الأثرم : قيل لأبي عبد الله : فيزاد / اليوم فيه^(٥) ، وَيُنْقَصُ ؟^(٦) يعنى من^(٧) الْجِزْيَةِ . قال : نعم ، يُزَادُ فِيهِ وَيُنْقَصُ^(٨) عَلَى قَدْرِ طَاقَتِهِمْ ، عَلَى قَدْرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ . وذكر أنه زيد عليهم فيما مضى درهمان ، فجعله خمسين . قال الحلال : العمل في قول أبي عبد الله على ما رواه الجماعة^(٩) ، ^(١٠) فَإِنَّهُ قَالَ^(١١) : لَا بَأْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَزِيدَ فِي ذَلِكَ وَيُنْقَصَ^(١٢) عَلَى مَا رَوَاهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ^(١٣) فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ ، فَاسْتَقَرَّ قَوْلُهُ عَلَى ذَلِكَ . وهذا قول الثوري ، وأبي عبيد ؛ لأن النبي ﷺ ، أَمَرَ مُعَاذًا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا ، وَصَالِحَ أَهْلِ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي حُلَّةٍ ، النِّصْفُ فِي صَفَرٍ ، والنِّصْفُ فِي رَجَبٍ . رواهما أبو داود^(١٤) . وعمر جعل الجزية على ثلاث طبقات ؛ على الغني ثمانية وأربعين درهماً ، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهماً ، وعلى الفقير اثني عشر درهماً^(١٥) . وصالح بن ثعلبة على مثلي^(١٦) ما على المسلمين من الزكاة^(١٧) . وهذا يدل على أنها إلى رأى الإمام ، لولا ذلك

(٣) تقدم تخريجه ، في : ٣٠ / ٤ . ومعافر : برود بمنية .

(٤) في الأصل : « فيه » .

(٥) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٦-٦) سقط من : ١ . نقل نظر .

(٧) سقط من : ١ ، ب ، م .

(٨-٨) في ١ ، ب ، م : « بأنه » .

(٩) في ١ ، ب زيادة : « منه » .

(١٠) في م زيادة : « عنه » .

(١١) في : باب في أخذ الجزية ، من كتاب الخراج والفيء والإمارة . سنن أبي داود ١٤٩ / ٢ .

(١٢) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٤١ / ١٢ . والبيهقي ، في : باب الزيادة على الدينار بالصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦ / ٩ .

(١٣) في الأصل ، ب ، م : « مثل » .

(١٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٠٧ .

لَكَانَتْ عَلَى قَدَرٍ وَاحِدٍ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ تَخْتَلِفَ . قَالَ الْبُخَارِيُّ^(١٥) : قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ : عَنْ ابْنِ^(١٦) أَبِي نَجِيحٍ ، قُلْتُ لِمُجَاهِدٍ : مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ دنانيرَ ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ عَلَيْهِمْ دِينَارٌ ؟ قَالَ : جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْيَسَارِ . وَلَأَنَّهَا عَوَظٌ فَلَمْ تَتَقَدَّرْ^(١٧) كَالْأَجْرَةِ . وَالرَّوَايَةُ الثَّالِثَةُ ، أَنَّ أَقْلَهَا مُقَدَّرٌ بِدِينَارٍ ، وَأَكْثَرُهَا غَيْرُ مُقَدَّرٍ . وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ ، فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ ، وَلَا يَجُوزُ النُّقْصَانُ ؛ لِأَنَّ عَمَرَ زَادَ عَلَى مَا فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ . وَرُوِيَ أَنَّهُ زَادَ عَلَى ثَمَانِيَةٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَجَعَلَهَا خَمْسِينَ^(١٨) .

الفصل الثاني : أَنَّنَا إِذَا قُلْنَا بِالرَّوَايَةِ الْأُولَى ، وَأَنَّهَا^(١٩) مُقَدَّرَةٌ ، فَقَدَرُهَا فِي حَقِّ الْمُسِيرِ ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعُونَ دِرْهَمًا ، وَفِي حَقِّ الْمُتَوَسِّطِ أَرْبَعَةً وَعِشْرُونَ ، وَفِي حَقِّ الْفَقِيرِ اثْنًا عَشَرَ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ : هِيَ فِي حَقِّ الْغَنِيِّ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا أَوْ أَرْبَعَةَ دنانيرَ ، وَفِي حَقِّ الْفَقِيرِ عَشْرَةٌ دِرْهَمًا أَوْ دِينَارٌ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَمَرَ^(٢٠) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : الْوَاجِبُ دِينَارٌ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ ؛ لِحَدِيثِ مُعَاذٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَغَيْرُهُ^(٢١) . إِلَّا أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ جَعْلُهَا / عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِنَخْرُجَ^(٢٢) مِنَ الْخِلَافِ . قَالُوا : وَقَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ مِنْ غَيْرِهِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ عَمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ حَدِيثٌ لَا شَكَّ فِي صَحَّتِهِ وَشُهْرَتِهِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَلَمْ يُنْكِرْهُ مُنْكَرٌ ، وَلَا خَالَفَ^(٢٣) فِيهِ ، وَعَمِلَ بِهِ مَنْ بَعْدَهُ مِنْ

٨٥/١٠ ظ

(١٥) في : باب الجزية والمواذعة مع أهل الحرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخارى ١١٧/٤ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٧/٦ .

(١٦) سقط من : ب ، م .

(١٧) في م : « تقدر » .

(١٨) انظر : السنن الكبرى ، في الموضوع السابق .

(١٩) في الأصل ، ١ : « فإنها » .

(٢٠) انظر : ما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٨٧/٦ . وابن أبي شيبة ،

في : باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها ، من كتاب الجهاد . المصنف ٢٤٠/١٢ . والبيهقي ، في : باب الزيادة

على الدينار بالصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٥/٩ .

(٢١) تقدم تخريجه ، في : ٣٠/٤ .

(٢٢) في الزيادة : « به » .

(٢٣) في م : « خلاف » .

الخلفاء ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ ، فصَارَ إجماعًا لا يجوزُ الحَطُّ عليه ، وقد وافقَ الشافعيُّ على استحبابِ العملِ به . وأمَّا حديثُ مُعَاذٍ ، فلا يخلو من وجهين ؛ أحدهما ، أَنَّهُ فَعَلَ ذلك لِغَلَبَةِ الْفَقْرِ عَلَيْهِمْ ، بدليلِ قَوْلِ مُجَاهِدٍ : إِنَّ^(٢٤) ذلك من أَجْلِ الْيَسَارِ . والوجهُ الثاني ، أَنَّ يكونَ التَّقْدِيرُ غيرَ واجبٍ ، بل هو مَوْكُولٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْإِمَامِ . ولأنَّ الْجِزْيَةَ وَجِبَتْ صَغَارًا أَوْ عُقُوبَةً ، فَتَحْتَلِفُ باختلافِ أحوالهم ، كالعقوبة في البدن ؛ منهم مَنْ يُقْتَلُ ، ومنهم مَنْ يُسْتَرْقُ ، ولا يصحُّ كَوْنُهَا عِوَضًا عَنْ سُكْنَى^(٢٥) الدَّارِ ؛ لأنَّهَا لو كانت كذلك ، لَوَجِبَتْ عَلَى النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَالزَّمَنَى وَالْمَكَافِفِ .

فصل : وَحَدُّ الْيَسَارِ فِي حَقِّهِمْ ، مَا عَدَّهُ النَّاسُ غِنًى فِي الْعَادَةِ ، وَلَيْسَ بِمُقَدَّرٍ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَاتِ بِأُهَا التَّوْقِيفُ ، وَلَا تَوْقِيفٌ فِي هَذَا ، فَرُجِعَ^(٢٦) فِيهِ إِلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ .

فصل : إِذَا بَذَلُوا الْجِزْيَةَ ، لَزِمَ قَبُولُهَا ، وَحُرْمَ قِتَالُهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾^(٢٧) . فَجَعَلَ إِعْطَاءَ الْجِزْيَةِ غَايَةَ لِقِتَالِهِمْ ، فَمَتَى بَذَلُوهَا ، لَمْ يَجْزُ قِتَالُهُمْ ، وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَادْعُهُمْ إِلَى آدَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِنْ أَجَابُوكَ ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ، وَكُفَّ عَنْهُمْ »^(٢٨) . وَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ الْجِزْيَةَ غَيْرُ مُقَدَّرَةٍ الْكَثْرَ . لَمْ يَحْرُمَ قِتَالُهُمْ حَتَّى يُجِيبُوا إِلَى بَذْلِ مَا لَا يَجُوزُ طَلَبُ أَكْثَرِ مِنْهُ ، مِمَّا يَحْتَمِلُهُ^(٢٩) حَالُهُمْ .

فصل : وَتَجِبُ الْجِزْيَةُ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَجِبُ بِأَوَّلِهِ ، وَيُطَالَبُ بِهَا عَقِيبَ الْعَقْدِ ، وَتَجِبُ الثَّانِيَّةُ فِي أَوَّلِ الْحَوْلِ الثَّانِي ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ بِتَكَرُّرِ الْحَوْلِ ، أَوْ يُؤْخَذَ فِي

(٢٤) فِي م : « لَأَنَّ » .

(٢٥) فِي أ : « سَكَنَ » .

(٢٦) فِي م : « فَرَجَعَ » .

(٢٧) سُورَةُ التَّوْبَةِ ٢٩ .

(٢٨) نَقَدَمُ تَحْرِيجَهُ ، فِي : ١ / ٢٧٥ ، ٥ / ٤ .

(٢٩) فِي ب : « يَحْتَمِلُهُ » .

آخر كل حول ، فلم يجب^(٣٠) بأوله ، / كالزكاة والدية ، وأما الآية ، فالمراد بها التزام إعطائها ، دون نفس الإعطاء ، ولهذا يحرم قتالهم بمجرّد بذلها قبل أخذها .

فصل : وتؤخذ الجزية ممّا يسر من أموالهم ، ولا يتعين أخذها من ذهب ولا فضة . نصّ عليه أحمد . وهو قول الشافعي ، وأبي عبيد ، وغيرهم ؛ لأنّ النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن ، أمره أن يأخذ من كلّ حالٍ ديناراً ، أو عدله معافراً . وكان النبي ﷺ يأخذ من نصارى نجران ألفي حلة . وكان عمر يؤتّى بنعم كثيرة ، يأخذها من الجزية . وروى عن عليّ ، رضي الله عنه ، أنّه كان يأخذ الجزية من كلّ ذي صنعة من متاعه ، من صاحب الإبرابرا ، ومن صاحب المسال مسالاً ، ومن صاحب الجبال جبالاً ، ثم يدعو الناس فيعطيهم الذهب والفضة فيقتسمونه^(٣١) ، ثم يقول : خذوا فاقسموا . فيقولون : لا حاجة لنا فيه . فيقول : أخذتم خياره ، وتركتم شراره ، لتحملنه^(٣٢) . وإذا ثبت هذا ، فإنّه يؤخذ بالقيمة ؛ لقوله عليه السلام : « أو عدله معافراً » .

فصل : ولا يصح عقد الذمة والهدنة إلا من الإمام أو نائبه . وبهذا قال الشافعي ، ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لأنّ ذلك يتعلّق بنظر الإمام وما يراه من المصلحة ، ولأنّ عقد الذمة عقد مؤبّد ، فلم يجوز أن يفتات به على الإمام . فإن فعله غير الإمام أو نائبه ، لم يصح ، لكن إن عقده^(٣٣) على ما لا يجوز أن يطلب منهم أكثر منه ، لزم الإمام إجابتهم إليه ، وعقدها عليه .

فصل : ويجوز أن يشترط^(٣٤) عليهم في عقد الذمة ضيافة من يمرّ بهم من المسلمين ؛ لما روى الإمام أحمد ، بإسناده عن الأحنف بن قيس ، أن عمر شرط^(٣٥) على أهل الذمة^(٣٥)

(٣٠) في ١ : « يوجب » .

(٣١) في ب : « فيقسمونه » .

(٣٢) أخرجه أبو عبيد ، في : باب اجتباء الجزية والخراج ، من كتاب سنن الفقه والخمس والصدقة ... الأموال ٤٤ ، ٤٥ .

(٣٣) في ١ : « عقدها » .

(٣٤) في ١ ، ب : « يشترط » .

(٣٥-٣٥) في م : « عليهم » .

ضيافة يومٍ وليلةٍ ، وأن يُصلحوا القناطر ، وإن قُتل رجلٌ من المسلمين بأرضهم فعليهم دية^(٣٦) . قال ابن المنذر : وروى عن عمر ، أنه قضى على أهل الذمة ضيافة من يمرُّ بهم من المسلمين ثلاثة أيام ، وعلف دوابهم ، وما يُصلحهم^(٣٧) . وروى أن النبي ﷺ ضرب على نصارى أيلة^(٣٨) ثلاثمائة دينار ، وكانوا ثلاثمائة نفس ، في كل سنة ، وأن يُضيفوا من مَرَّ بهم من المسلمين ثلاثة أيام^(٣٩) . / ولأن في هذا ضرباً من المصلحة ؛ لأنهم ربما امتنعوا من مبايعة المسلمين إضراراً بهم ، فإذا شُرطت عليهم الضيافة ، أمِن ذلك ، وإن لم تُشترط الضيافة عليهم ، لم تجب . ذكره القاضي . وهو مذهب الشافعي . ومن أصحابنا من قال^(٤٠) : تجب بغير شرط ؛ كوجوبها^(٤١) على المسلمين . والأول أصح ؛ لأنه أذاء مال ، فلم يجب بغير رضاهم ، كالجزية . فإن شُرطها عليهم ، فامتنعوا من قبولها ، لم تُعقد لهم الذمة . وقال الشافعي : لا يجوز قتالهم عليها . ولنا ، أنه شُرط سائغ ، امتنعوا من قبوله ، فقوتلوا عليه ، كالجزية .

فصل : ذكر القاضي ، أنه إذا شُرط الضيافة ، فإنه يُبين أيام الضيافة ، وعدد من يُضاف من الرجال والفرسان ؛ فيقول : تُضيفون في كل سنة مائة يوم ،^(٤٢) كل يوم^(٤٣) عشرة من المسلمين ، من خبز كذا ، وأدم كذا ، وللفرس من التبن كذا ، ومن الشعير كذا . فإن شُرط الضيافة مطلقاً ، صح في الظاهر ؛ لأن عمر ، رضي الله عنه ، شُرط عليهم ضيافة من يمرُّ بهم من المسلمين ، من غير عدد ولا تقدير . قال أبو بكر : وإذا^(٤٤) أطلق مدة

(٣٦) أخرجه البيهقي ، في : باب الضيافة في الصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦/٩ .
(٣٧) أخرجه البيهقي ، في : باب الضيافة في الصلح ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٦/٩ . وعبدالرزاق ، في : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٨٥/٦ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ . ولم يرد فيهما ذكر علف الدابة وما يصلحهم . وورد ذكر علف الدواب ، في : الأموال ١٤٥ .
(٣٨) أيلة : مدينة على ساحل بحر القلزم ، مما يلي الشام . معجم البلدان ٤٢٢/١ .
(٣٩) في ب : « يمر » .
(٤٠) أخرجه البيهقي ، في : باب كم الجزية ؟ ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ١٩٥/٩ .
(٤١) سقط من : م .
(٤٢) في ا ، ب ، م : « لوجوبها » .
(٤٣-٤٤) سقط من : م . نقل نظر .
(٤٤) سقطت الواو من : ب ، م .

الضيافة ، فالواجب يوم وليلة ؛ لأن ذلك الواجب على المسلمين ، ولا يكلفون الذبيحة ، ولا ضيافتهم بأرفع من طعامهم ؛ لأنه يروى عن عمر ، رضى الله عنه ، أنه شكأ إليه أهل الذمة أن المسلمين يكلفونهم الذبيحة ، فقال : أطعموهم مما تأكلون^(٤٥) . وقال الأوزاعي : ولا يكلفون الذبيحة ، ولا الشعير . وقال القاضى : إذا وقع الشرط مطلقاً لم يلزمهم الشعير . ويحتمل أن يلزمهم ذلك للخيل ؛ لأن العادة جارية به^(٤٦) ، فهو كالخبز للرجل . وللمسلمين النزول فى الكنائس والبيع ؛ فإن عمر ، رضى الله عنه ، صالح أهل الشام على أن يوسعوا أبواب بيعهم وكنائسهم لمن يجتاز بهم من المسلمين ، ليدخلوها ركباً^(٤٧) . فإن لم يجدوا مكاناً ، فلهم النزول فى الأبنية وفضول المنازل ، وليس لهم تحويل صاحب المنزل منه . والسابق إلى منزل أحق به ممن يأتى بعده . فإن امتنع بعضهم من القيام بما شرط ، أجبر عليه ، فإن امتنع الجميع ، أجبروا ، / فإن لم يمكن إلا بالمقاتلة ، قوتلوا ، فإن قاتلوا ، فقد نقضوا العهد .

٨٧/١٠ و

فصل : وتقسّم الضيافة بينهم على قدر جزيتهم ، فإن جعل الضيافة مكان الجزية ، جاز ؛ لما روى أن عمر ، رضى الله عنه ، كتب فى الجاهلية لراهب من أهل الشام : إني إن وليت هذه الأرض ، أسقطت عنك خراجك . فلما قدم الجابية^(٤٨) ، وهو أمير المؤمنين ، جاءه بكتابه ، فعرفه ، وقال : إني جعلت لك ما ليس لى ، ولكن اختر ؛ إن شئت أداء الخراج ، وإن شئت أن تضيف المسلمين . فاختر الضيافة . ويشترط عليه ضيافة يبلغ قدرها أقل الجزية ، إذا قلنا : الجزية مقدرة الأقل . لئلا ينقص خراجه عن أقل الجزية ، وذكر أن من الشروط الفاسدة ، اشتراط الاكتفاء بضيافتهم عن جزيتهم ؛

(٤٥) أخرجه عبد الرزاق ، فى : باب الجزية ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٨٧/٦ ، ٨٨ .

(٤٦) سقط من : م .

(٤٧) أخرجه البيهقى ، فى : باب الإمام يكتب كتاب الصلح على الجزية ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٢/٩ . ويأتى بتمامه فى صدر المسألة ١٧٠٠ .

(٤٨) الجابية : قرية من أعمال دمشق . معجم البلدان ٣/٢ .

لأنَّ الله تعالى أَمَرَ بِقَتَالِهِمْ مَمْدُودًا إِلَى إِعْطَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَإِذَا^(٤٩) لَمْ^(٥٠) يُعْطِهَا ، كَانَ قِتَالُهُ^(٥١) مُبَاحًا . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ اشْتِرَاطُ مَالٍ ، يَبْلُغُ قَدْرَ الْجِزْيَةِ ، فَجَازَ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِمْ عَدْلَ الْجِزْيَةِ مَعَافِرَ .

فصل : وَإِذَا شَرَطَ فِي عَقْدِ الذِّمَّةِ شَرْطًا فَاسِدًا ، مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ لَا جِزْيَةَ عَلَيْهِمْ ، أَوْ إِظْهَارَ الْمُنْكَرِ ، أَوْ إِسْكَائِهِمُ الْحِجَازَ ، أَوْ إِدْخَالَهُمُ الْحَرَمَ ، وَنَحْوَ هَذَا الشَّرْطِ^(٥٢) ، فَقَالَ الْقَاضِي : يَفْسُدُ الْعَقْدُ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ فِعْلَ مُحَرَّمٍ ، فَأَفْسَدَ الْعَقْدَ ، كَمَا لَوْ شَرَطَ قِتَالَ الْمُسْلِمِينَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَفْسُدَ الشَّرْطُ وَحْدَهُ ، وَيَصِحَّ الْعَقْدُ ، بِنَاءً عَلَى الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فِي الْبَيْعِ وَالْمُضَارَبَةِ .

١٦٩٠ - مَسْأَلَةٌ : قَالَ : (وَلَا جِزْيَةَ عَلَى صَبِيٍّ ، وَلَا زَائِلِ الْعَقْلِ ، وَلَا امْرَأَةٍ)

لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافًا فِي هَذَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : وَلَا أَعْلَمُ عَنْ غَيْرِهِمْ خِلَافَهُمْ . وَقَدْ دَلَّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا ، أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ ، أَنْ اضْرِبُوا الْجِزْيَةَ ، وَلَا تَضْرِبُوهَا عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبْيَانِ ، وَلَا تَضْرِبُوهَا إِلَّا عَلَى مَنْ جَرَتْ عَلَيْهِ الْمَوَاسِي . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَالْأَثَرُمُ^(١) . وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِمُعَاذٍ : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا »^(٢) . / دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْبَالِغِ . وَلِأَنَّ الْجِزْيَةَ^(٣) تُؤْخَذُ لِحَقْنِ الدِّمِّ ، وَهَؤُلَاءِ دِمَاؤُهُمْ مَحْقُوقَةٌ بِذُنُوبِهِمْ .

فصل : وَإِنْ بَدَلَتِ الْمَرْأَةُ الْجِزْيَةَ ، أُخْبِرَتْ أَنَّهَا لَا جِزْيَةَ عَلَيْهَا ، فَإِنْ قَالَتْ : فَأَنَا

(٤٩) فِي ب : « فَإِنْ » .

(٥٠) سَقَطَ مِنْ : م .

(٥١) فِي م : « قَتَالَهُمْ » .

(٥٢) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ١٧٦ .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجِهِ فِي : ٣٠ / ٤ .

(٣) فِي م : « الدِّيَّة » .

أَتَبَرَّعُ بِهَا . أَوْ : أَنَا أَوْدِيهَا . قُبِلَتْ مِنْهَا ، وَلَمْ تَكُنْ جِزْيَةً ، بَلْ هِبَةٌ تَلْزَمُ بِالْقَبْضِ . فَإِنْ شَرَطْتَهُ عَلَى نَفْسِهَا ، ثُمَّ رَجَعْتَ ، كَانَ لَهَا ذَلِكَ . وَإِنْ بَذَلْتَ الْجِزْيَةَ ؛ لِتَصِيرَ ^(٤) إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ ، مُكَنِّتٌ مِنْ ذَلِكَ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ عَلَيْهَا التَّزَامُ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ ، وَتُعَقَّدُ لَهَا الذِّمَّةُ ، وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ تَتَبَرَّعَ بِهِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهَا . وَإِنْ أَخَذَ مِنْهَا شَيْءٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، رُدَّ إِلَيْهَا ؛ لِأَنَّهَا بَذَلَتْهُ مُعْتَقِدَةً أَنَّهُ عَلَيْهَا ، وَأَنْ دَمَهَا لَا يُحَقَّنُ إِلَّا بِهِ ، فَأَشْبَهَ مِنْ أَدَى مَا لَا إِلَى مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَهُ ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ . وَلَوْ حَاصَرَ الْمُسْلِمُونَ حِصْنًا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا نِسَاءٌ ، فَبَذَلْنَ الْجِزْيَةَ ؛ لِتُعَقَّدَ لَهُنَّ الذِّمَّةُ ، عُقِدَتْ لَهُنَّ بِغَيْرِ شَيْءٍ ، وَحُرِّمَ اسْتِرْقَاقُهُنَّ ، كَالنِّسَاءِ قَبْلَهَا سَوَاءً . فَإِنْ كَانَ فِي الْحِصْنِ مَعَهُنَّ رِجَالٌ ، فَسَأَلُوا ^(٥) الصُّلْحَ ، لِتَكُونَ الْجِزْيَةُ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ دُونَ الرِّجَالِ ، لَمْ تَصِحَّ ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ عَلَيْهِ ، وَبَرَّأُوا مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَذَلُوا جِزْيَةً عَنِ الرِّجَالِ ، وَيُودُّوا ^(٦) عَنِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، جَازَ ، وَكَانَ ذَلِكَ زِيَادَةً فِي جِزْيَتِهِمْ . وَإِنْ كَانَ مِنْ أَمْوَالِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْجِزْيَةَ عَلَى مَنْ لَا تَلْزَمُهُ . فَإِنْ كَانَ الْقَدْرُ الَّذِي بَذَلُوهُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُجْزَى فِي الْجِزْيَةِ ، أَخَذَ مِنْهُمْ ، وَسَقَطَ الْبَاقِي .

فصل : وَمَنْ بَلَغَ مِنْ أَوْلَادِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، أَوْ أَفَاقَ مِنْ مَجَانِينِهِمْ ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا بِالْعَقْدِ الْأَوَّلِ ، لَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ عَقْدِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي ، فِي مَوْضِعٍ : هُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّزَامِ الْعَقْدِيِّ وَبَيْنَ أَنْ ^(٧) يُرَدَّ إِلَى مَأْمَنِهِ ، فَإِنْ اخْتَارَ الذِّمَّةَ ، عُقِدَتْ لَهُ ، وَإِلَّا الْحَقُّ بِمَأْمَنِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ خُلَفَائِهِ ، تَجْدِيدُ الْعَقْدِ لِهَؤُلَاءِ ، وَلَئِنْ الْعَقْدَ يَكُونُ / مَعَ سَادَتِهِمْ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ سَائِرُهُمْ ، وَلَئِنَّهُ عَقْدُ عَهْدٍ مَعَ الْكُفَّارِ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ لِدَلَالَةِ ، كَالْهَدْيَةِ ، وَلَئِنْ الصُّغَارَ وَالْمَجَانِينَ دَخَلُوا فِي الْعَقْدِ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَجْدِيدِهِ لَهُمْ عِنْدَ تَغْيِيرِ أَحْوَالِهِمْ ، كَغَيْرِهِمْ ، وَلَئِنَّهُ عَقْدُ دَخَلُوا ^(٨) فِيهِ ، فَيَلْزَمُهُمْ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَالْإِفَاقَةِ ، كَالْإِسْلَامِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنْ كَانَ الْبُلُوغُ وَالْإِفَاقَةُ فِي

(٤) فِي ب ، م : « فَتَصِير » .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « فَسَأَلُوهُ » .

(٦) أَيْ : وَأَنْ يُودُّوا .

(٧) فِي م : « أَوْ » .

(٨) فِي م : « دَخَلُوا » .

أَوَّلَ حَوْلٍ قَوْمِهِ ، أَخَذَ مِنْهُ فِي آخِرِهِ مَعَهُمْ ، وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، أَخَذَ مِنْهُ عِنْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ بِقِسْطِهِ ، وَلَمْ يُتْرَكْ حَتَّى يَتِمَّ حَوْلُهُ ، لِئَلَّا يَحْتَاجَ إِلَى إِفْرَادِهِ بِحَوْلٍ وَضَبْطِ حَوْلٍ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ ، وَرَبَّمَا أَفْضَى إِلَى أَنْ يَصِيرَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حَوْلٌ مُفْرَدٌ^(٩) .

فصل : وَمَنْ كَانَ يُجَنُّ وَيُفِيْقُ ، فَلَهُ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ ؛ أَخَذَهَا ، أَنْ يَكُونَ جُنُونُهُ غَيْرَ مَضْبُوطٍ ، مِثْلَ مَنْ^(١٠) يُفِيْقُ^(١١) سَاعَةً مِنْ أَيَّامٍ أَوْ مِنْ يَوْمٍ^(١٢) ، أَوْ يُصْرَعُ^(١٣) سَاعَةً مِنْ أَيَّامٍ أَوْ مِنْ يَوْمٍ^(١٤) ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ حَالُهُ بِالْأَغْلَبِ ؛ لِأَنَّ مُدَّةَ الْإِفَاقَةِ^(١٥) غَيْرُ مُمَكِّنٍ مُرَاعَاتِهَا ، لَتَعْدِرَ ضَبْطُهَا . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مَضْبُوطًا ، مِثْلَ مَنْ يُجَنُّ يَوْمًا وَيُفِيْقُ يَوْمَيْنِ ، أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ أَكْثَرَ ، إِلَّا أَنَّهُ مَضْبُوطٌ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُعْتَبَرُ الْأَغْلَبُ مِنْ حَالِهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُجَنُّ وَيُفِيْقُ ، فَيُعْتَبَرُ الْأَغْلَبُ مِنْ حَالِهِ ، كَالأَوَّلِ . وَالثَّانِي ، تُلْفَقُ أَيَّامُ إِفَاقَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُفِيْقًا فِي الْكُلِّ ، وَجَبَتْ الْجَزِيَّةُ ، فَإِذَا وَجِدَتْ الْإِفَاقَةُ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ ، وَجَبَ فِيهَا^(١٦) يَجِبُ بِهِ^(١٧) لَوْ أَنْفَرَدَ . فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ ، فِي أَخِذِ الْجَزِيَّةِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ أَيَّامَهُ تُلْفَقُ ، فَإِذَا كَمَلَتْ حَوْلًا ، أُخِذَتْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ أَخْذَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَخْذٌ لَجِزِيَّتِهِ قَبْلَ كَمَالِ الْحَوْلِ ، فَلَمْ يَجْزُ ، كَالصَّحِيحِ . وَالثَّانِي ، يُؤْخَذُ مِنْهُ فِي آخِرِ كُلِّ حَوْلٍ بِقَدَرِ مَا أَفَاقَ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ أَفَاقَ فِي بَعْضِ الْحَوْلِ إِفَاقَةً مُسْتَمِرَّةً . وَإِنْ كَانَ يُجَنُّ ثَلَاثَ الْحَوْلِ ، وَيُفِيْقُ ثَلَاثِيَّهِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، فِيهِ الْوَجْهَانِ . كَمَا ذَكَرْنَا . فَإِنْ اسْتَوَتْ إِفَاقَتُهُ وَجُنُونُهُ ، مِثْلَ مَنْ^(١٨) يُجَنُّ يَوْمًا وَيُفِيْقُ يَوْمًا ، أَوْ يُجَنُّ نِصْفَ الْحَوْلِ وَيُفِيْقُ نِصْفَهُ عَادَةً ، لُفِّقَتْ إِفَاقَتُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعْدَرُ اعْتِبَارُ الْأَغْلَبِ لِعَدَمِهِ ، فَتَعَيَّنَ الْإِحْتِمَالُ الْآخَرُ . الْحَالُ الثَّلَاثُ ، أَنْ يُجَنُّ نِصْفَ حَوْلٍ ، ثُمَّ يُفِيْقَ إِفَاقَةً مُسْتَمِرَّةً ، أَوْ يُفِيْقَ

(٩) فِي م : « مُفْرَدًا » .

(١٠) فِي ب : « أَنْ » .

(١١-١٢) فِي م : « سَاعَةً مِنْ يَوْمٍ أَوْ أَيَّامٍ » .

(١٣) فِي ب زِيَادَةً : « غَيْرَ مَضْبُوطَةٍ وَ » .

(١٤) فِي أ ، ب : « مَا » .

(١٥) فِي أ : « فِيهِ » .

(١٦) فِي أ : « أَنْ » .

نصفه ، ثم يُجَنَّ جُنُونًا مُسْتَمِرًّا ، فلا جِزْيَةَ عليه في الثاني ، وعليه في / الأول من الجِزْيَةِ ٨٨/١٠ ظ
بقَدْرِ ما أَفاق من الحَوْل ، على ما تَقَدَّمَ شَرَحُهُ . والله أعلم .

١٦٩١ - مسألة ؛ قال : (وَلَا عَلَى فَقِيرٍ)

يعنى الفقير العاجز عن أدائها . وهذا أحد أقوال الشافعي . وقال في الآخر : يجب عليه ؛ لقوله عليه السلام : « خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا » ^(١) . ولأنَّ دَمَهُ غيرُ مُحَقَّقٍ ، فلا تَسْقُطُ عنه الجِزْيَةُ ، كالقادر ^(٢) . ولنا ، أنَّ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، جَعَلَ الجِزْيَةَ على ثلاثِ طَبَقَاتٍ ، جَعَلَ أَذْنَاهَا على الفقيرِ الْمُعْتَمِلِ ^(٣) ، فَيُدُلُّ على أنَّ غيرَ الْمُعْتَمِلِ لا شَيْءَ عليه ، ولأنَّ الله تعالى قال : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ^(٤) . ولأنَّ هذا مالٌ يجبُ بِحُلُولِ الحَوْل ، فلا يلزَمُ الفقيرَ العاجزَ ، كالزكاة والعَقْل ، ولأنَّ الخَراجَ يَنْقَسِمُ إلى خَراجِ أرضٍ ، وخَراجِ رُءُوسٍ ، ثم ثَبَتَ أنَّ خَراجَ الأرضِ على قَدَرِ طاقتِها ، ومالا طَلاقَةً له لا شَيْءَ عليه ، كذلك خَراجُ الرُّءُوسِ . وأمَّا الحديثُ ، فَيَتَنَاوَلُ الْأَخْذُ مِمَّنْ يُمَكِّنُ الْأَخْذَ مِنْهُ ، وَمَنْ لَا يُمَكِّنُ الْأَخْذَ مِنْهُ ، فالأخْذُ مِنْهُ مُسْتَحِيلٌ ، فكيف يُؤْمَرُ به !

١٦٩٢ - مسألة ؛ قال : (وَلَا شَيْخَ فَإِنْ ، وَلَا زَمْرًا ، وَلَا أَعْمَى)

هؤلاء الثلاثة وَمَنْ في مَعْنَاهُمْ مِمَّنْ به داءٌ لا يَسْتَطِيعُ معه الْقِتالُ ، ولا يُرْجَى بُرُؤُهُ ، لا جِزْيَةَ عليهم . وهو قولُ أَصْحابِ الرَّأْيِ . وقال الشافعي ، في أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عليهم الجِزْيَةُ ، بِناءٍ على قَتْلِهِمْ . وَقَدْ سَبَقَ قولُنا في أَنَّهُمْ لا يُقْتَلُونَ ^(١) ، فلا تَجِبُ عليهم الجِزْيَةُ ، كَالنِّسَاءِ والصَّبِيَّانِ .

(١) تقدم تخريجه في : ٣٠/٤ .

(٢) في م زيادة : « عليه » .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢١٠ .

(٤) سورة البقرة ٢٨٦ .

(١) في صفحة ١٧٧ ، ١٧٨ .

١٦٩٣ - مسألة ؛ قال : (ولا على ^(١) سيّد عبد عن عبده ، إذا كان السيّد مسلماً)

لا خلاف في هذا نعلمه ، لأنه يروى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا جزية على العبد » ^(٢) . وعن ابن عمر مثله ^(٣) . ولأن ما لزم العبد إنما يؤدّيه سيّده ، فيؤدّي إيجابه على عبد المسلم إلى إيجاب الجزية على مسلم . فأما إن كان العبد لكافر ، فالمنصوص عن أحمد ، أنه لا جزية عليه أيضاً . وهو قول عامة أهل العلم . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، على أنه لا جزية على العبد . وذلك لما ذكرنا ^(٤) من / الحديث ، ولأنه محقون الدّم ، فأشبهه النساء والصبيان ، أو لا مال له ، فأشبهه الفقير العاجز . ويحتمل كلام الخرقى إيجاب الجزية عليه يؤدّيها سيّده . وروى ذلك نصاً ^(٥) عن أحمد . وروى عن عمر بن الخطاب ، رضي الله عنه ، أنه قال : لا تشتروا رقيق أهل الذمة ، ولا مما في أيديهم ؛ لأنهم أهل خراج ، يبيع بعضهم بعضاً ، ولا يقرن أحدكم بالصغار بعد إذ أنقذه الله منه ^(٦) . قال أحمد : أراد عمر ^(٧) أن يوقر الجزية ؛ لأن المسلم إذا اشتراه سقط عنه أداء ما يؤخذ منه ، والذمي يؤدّي عنه وعن مملوكه خراج جماعيتهم . وروى عن عليّ مثل حديث عمر ^(٨) . ولأنه ذكر مكلّف قوى مكتسب ، فوجب عليه الجزية ، كالحُر . والأوّل أولى .

فصل : ومن بغيضه حرّ ، فقياس المذهب أن عليه من الجزية بقدر ما فيه من الحرية ؛

(١) سقط من : ب .

(٢) ذكر ابن حجر أنه روى مرفوعاً ، وروى موقوفاً على عمر . ثم قال : ليس له أصل ، بل المروى عنهما خلافه . تلخيص الحبير ١٢٣/٤ .

(٣) في م : « ذكر » .

(٤) في م : « أيضاً » .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب من كره شراء أرض الخراج ، من كتاب السير . السنن الكبرى ١٤٠/٩ . وأبو عبيد ، في : باب شراء أرض العنوة التي أقر الإمام فيها أهلها ... ، من كتاب فتوح الأرضين صلحا ... ، الأموال ٧٧ .

(٦) سقط من : م .

(٧) أي في النهي عن شراء أرض السواد . انظر : سنن البيهقي والأموال ، في الموضعين السابقين .

لأنَّه حُكْمٌ يَتَجَزَّأُ ، يَخْتَلِفُ بِالرُّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ ، فَيُقَسَّمُ عَلَى قَدَرِ مَا فِيهِ ، كَالْإِزْثِ .

فصل : وَلَا جِزْيَةَ عَلَى أَهْلِ الصَّوَامِعِ مِنَ الرُّهْبَانِ . وَيَحْتَمِلُ وُجُوبَهَا عَلَيْهِمْ . وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ فَرَضَ عَلَى رُهْبَانِ الدِّيَارَاتِ الْجِزْيَةَ عَلَى كُلِّ رَاهِبٍ دِينَارَيْنِ ^(٨) . وَوَجْهُ ذَلِكَ عَمُومُ النَّصُوصِ ، وَلأنَّه كَافِرٌ صَحِيحٌ قَادِرٌ عَلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ ، فَأَشْبَهَ الشَّمَّاسَ ^(٩) . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، أَنَّهُمْ مَحَقُّونَ بِذُنُوبِ الْجِزْيَةِ ، فَلَمْ تَجِبْ عَلَيْهِمْ ، كَالنِّسَاءِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَحْرُمُ قَتْلُهُمْ ^(١٠) ، وَالنَّصُوصُ مُخْصِصَةٌ لِلنِّسَاءِ ، وَهَؤُلَاءِ فِي مَعْنَاهُنَّ ، وَلأنَّه لَا كَسْبَ لَهُ ، فَأَشْبَهَ الْفَقِيرَ غَيْرَ الْمُعْتَمِلِ .

١٦٩٤ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : (وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ ، فَأَسْلَمَ قَبْلَ أَنْ تُؤْخَذَ مِنْهُ ، سَقَطَتْ عَنْهُ الْجِزْيَةُ)

وَجُمِلَتْهُ أَنْ الذَّمِّيَّ إِذَا أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ ، لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْجِزْيَةُ ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ سَقَطَتْ عَنْهُ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : إِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ الْحَوْلِ ، لَمْ تَسْقُطْ ؛ لِأَنَّهُ ^(١) ذَيْنِ يَسْتَحِقُّهُ ^(٢) صَاحِبُهُ ، وَاسْتَحَقَّ الْمُطَالَبَةَ بِهِ فِي حَالِ الْكُفْرِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْإِسْلَامِ ، كَالْخِرَاجِ وَسَائِرِ الدُّيُونِ / . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ مِنَ الْجِزْيَةِ بِالْقِسْطِ ، كَمَا لَوْ أَفَاقَ بَعْضُ ^(٣) الْحَوْلِ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ ^(٤) . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ جِزْيَةٌ » . رَوَاهُ الْحَلَّالُ ^(٥) . وَذَكَرَ أَنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْهُ ، فَقَالَ :

(٨) ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : بَابِ فَرْضِ الْجِزْيَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ سِنَنِ الْفَيْءِ وَالْخُمْسِ وَالصَّدَقَةِ ... الْأَمْوَالِ ٤٢ .

(٩) الشَّمَّاسُ : مَنْ يَقُومُ بِالْخِدْمَةِ الْكَنْسِيَّةِ ، وَهُوَ دُونَ الْقَسْبِ .

(١٠) فِي صَفْحَةِ ١٧٨ .

(١) فِي ب ، م : « لِأَنَّهُ » .

(٢) فِي أ : « اسْتَحَقَّهُ » .

(٣) فِي م : « بَعْدَلِ » .

(٤) سُورَةُ الْأَنْفَالِ ٣٨ .

(٥) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الذَّمِّيِّ يُسَلِّمُ فِي بَعْضِ السَّنَةِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْخِرَاجِ وَالْفَيْءِ وَالْإِمَارَةِ . سِنَنِ أَبِي دَاوُدَ =

ليس يرويه غير جرير . قال أحمد : وقد روى عن عمر أنه قال : إن أخذها في كفّه^(٦) ثم أسلم ، ردّها عليه . وروى عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا يتبغى للمسلم أن يؤدى الخراج »^(٧) . يعنى الجزية . وروى أن ذميّا أسلم ، فطولب بالجزية ، وقيل : إنما أسلمت تعوذاً . قال : إن في الإسلام معاذاً . فرفع إلى عمر ، فقال عمر : إن في الإسلام معاذاً . وكتب ألا تؤخذ منه الجزية . رواه أبو عبيد بنحو من هذا المعنى^(٨) . ولأن الجزية صغار ، فلا تؤخذ منه ، كما لو أسلم قبل الحول ، ولأن الجزية عقوبة تجب بسبب الكفر ، فيسقطها الإسلام ، كالقتل . وهذا فارق سائر الديون .

فصل : وإن مات الذمي بعد الحول ، لم تسقط الجزية عنه ، في ظاهر كلام أحمد . ذكره أحمد . وهو مذهب الشافعي . وحكى أبو الخطاب ، عن القاضي ، أنها تسقط بالموت . وهو قول أبي حنيفة . ورواه أبو عبيد^(٩) عن عمر بن عبد العزيز ؛ لأنها عقوبة ، فتسقط بالموت ، كالحدود ، ولأنها تسقط بالإسلام ، فتسقط بالموت ، كما قبل الحول . ولنا ، أنه دين وجب عليه في حياته ، فلم يسقط بموته ، كديون الآدميين ، والحد يسقط بفوات محله ، وتعدر استيفائه ، بخلاف الجزية . وفارق الإسلام ؛ فإنه الأصل ، والجزية بدل عنه ، فإذا أتى بالأصل استغنى عن البديل ، كمن وجد الماء لا يحتاج معه إلى التيمم^(١٠) ، بخلاف الموت ، ولأن الإسلام قرينة وطاعة ، يصلح أن يكون معاذاً من الجزية ، كما ذكر عمر ، رضي الله عنه ، والموت بخلافه .

= ١٥٢/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء ليس على المسلم جزية ، من أبواب الزكاة . غارضة الأحوذى ١٢٧/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٣/١ ، ٢٨٥ .

(٦) في ب : « يده » .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات ، من كتاب الخراج والفتى والإمارة . سنن أبي داود ١٥١/٢ . وابن ماجه ، في : باب العشر والخراج ، من كتاب الزكاة . سنن ابن ماجه ٥٨٦/١ .

(٨) في : باب الجزية على من أسلم من أهل الذمة ... ، من كتاب الفتى ووجوهه وسبله : الأموال ٤٨ . كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يحل من أموال أهل الذمة ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٤/٦ .

(٩) في : باب الجزية على من أسلم من أهل الذمة . أو مات وهي عليه ، من كتاب سنن الفتى والخمس والصدقة ... الأموال ٤٩ .

(١٠) سقط من : الأصل .

فصل : ولا تتداخل الجزية ، بل ^(١١) إذا اجتمعت عليه جزية سنيين ، استوفيت ^(١٢) كلها . وهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : تتداخل ؛ لأنها عقوبة ، فتتداخل ، كالحدود . ولنا ، أنها ^(١٣) حق مالي ^(١٤) ، يجب في آخر كل حول ، فلم تتداخل ، كالدية .

١٦٩٥ - / مسألة ؛ قال : (وإذا أعتق ، لزمته الجزية لما يستقبل ، سواء كان المعتق له مسلماً أو كافراً)

هذا الصحيح عن أحمد ، رواه عنه جماعة . وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وبه قال سفيان ، والليث ، وابن لهيعة ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وعن أحمد ، يُقر بغير جزية . وروى نحو هذا عن الشعبي ؛ لأن الولاء شعبة من الرق ، وهو ثابت عليه . ووهن الخلال هذه الرواية ، وقال : هذا قول قديم ، رجح عنه أحمد ، والعمل على ما رواه الجماعة . وعن مالك كقول الجماعة . وعنه ، إن كان المعتق له مسلماً ، فلا جزية عليه ، لأن عليه الولاء لمسلم ، فأشبهه مالو كان عليه الرق . ولنا ، أنه حر مكلّف موسر من أهل القتال ^(١) ، فلم يُقر في دارنا بغير جزية ، كالحر الأصلي . فإذا ثبت هذا ، فإن حكمه فيما يستقبل من جزيته حكم من بلغ من صبيانهم ، أو أفاق من مجانينهم ، على ما مضى .

١٦٩٦ - مسألة ؛ قال : (ولا تؤخذ الجزية من نصارى بنى تغلب ، وتؤخذ الزكاة من أموالهم ومواشيهم وثمرتهم ، مثلي ما يؤخذ من المسلمين)

بنو تغلب بن وائل ، من العرب ، من ربيعة بن نزار ، انتقلوا في الجاهلية إلى النصرانية ،

(١١) سقط من : ١ ، ب .

(١٢) في م زيادة : « منه » .

(١٣) في ١ : « أنه » .

(١٤) في م : « مال » .

(١) في م : « القتل » .

فَدَعَاهُمْ عُمَرُ إِلَى بَذْلِ الْجِزْيَةِ ، فَأَبَوْا ، وَأَنْفَوْا ، وَقَالُوا : نَحْنُ عَرَبٌ ، نَحْذُ مِنْكُمْ مَا يَأْخُذُ
بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ . فَقَالَ عُمَرُ : لَا آخُذُ مِنْ مُشْرِكٍ صَدَقَةً . فَلَحِقَ
بَعْضُهُمْ بِالرُّومِ ، فَقَالَ النُّعْمَانُ بْنُ زُرْعَةَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ الْقَوْمَ لَهُمْ بَأْسٌ وَشِدَّةٌ ^(١) ،
وَهُمْ عَرَبٌ يَأْتِفُونَ مِنَ الْجِزْيَةِ ، فَلَا تُعِنُّ عَلَيْكَ عَدْوُكَ بِهِمْ ، وَتُحْذِ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ بِاسْمِ
الصَّدَقَةِ . فَبَعَثَ عُمَرُ فِي طَلِبِهِمْ ، فَرَدَّهُمْ ، وَضَعَفَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِبِلِ مِنْ كُلِّ خُمْسٍ
شَاتَيْنِ ، وَمِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقَرَةً تَبِيعَيْنِ ^(٢) ، وَمِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا دِينَارًا ^(٣) ، وَمِنْ كُلِّ
مِائَتِي دِرْهَمٍ عَشْرَةَ دِرْهَمٍ ، وَفِي مَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْخُمْسَ ، وَفِي مَا سَقَى بَنَاضِجٌ أَوْ غَرَبٌ أَوْ
ذُؤَلَابٌ الْعُشْرَ ^(٤) . فَاسْتَقَرَّ ذَلِكَ مِنْ / قَوْلِ عُمَرَ ، وَلَمْ يُخَالِفْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَصَارَ
إِجْمَاعًا . وَقَالَ بِهِ الْفُقَهَاءُ بَعْدَ الصَّحَابَةِ ؛ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَالْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ ، وَأَبُو
حَنِيفَةَ ، وَأَبُو يُونُسَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَيُرْوَى ^(٥) عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، أَنَّهُ أَبَى عَلَى
نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ إِلَّا الْجِزْيَةَ ، وَقَالَ : لَا وَاللَّهِ إِلَّا الْجِزْيَةَ ، وَإِلَّا فَقَدْ آذَنْتُكُمْ بِالْحَرْبِ .
وَالْحُجَّةُ لِهَذَا عَمُومُ الْآيَةِ فِيهِمْ . وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : لَئِنْ تَفَرَّغْتُ
لِبَنِي تَغْلِبَ لَيَكُونَنَّ لِي فِيهِمْ رَأْيٌ ، لَا أَقْتُلَنَّ مُقَاتِلَتَهُمْ ، وَلَا أَسْبِيَنَّ ذَرَارِيَهُمْ ، فَقَدْ نَقَضُوا
الْعَهْدَ ، وَبَرِئْتُ مِنْهُمْ الذِّمَّةَ حِينَ نَصَرُوا أَوْلَادَهُمْ ^(٦) . وَذَلِكَ أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
صَالَحَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يُنَصَرُوا أَوْلَادَهُمْ . وَالْعَمَلُ عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ . وَأَمَّا
الْآيَةُ ، فَإِنَّ هَذَا الْمَأْخُوذَ مِنْهُمْ جِزْيَةً بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، فَإِنَّ الْجِزْيَةَ يَجُوزُ أَخْذُهَا مِنَ الْعُرُوضِ .

فصل : قال أصحابنا : تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مُضَاعَفَةً مِنْ مَالٍ مَنْ تُؤْخَذُ مِنْهُ الزَّكَاةُ لَوْ كَانَ
مُسْلِمًا . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَأَبِي عُبَيْدٍ . وَذَكَرَ أَنَّهُ قَوْلُ أَهْلِ الْحِجَازِ . فَعَلَى هَذَا ، تُؤْخَذُ

(١) في ب : « شديد » .

(٢) في الأصل ، ا ، ب : « تبعا » .

(٣) في الأصل ، ا ، ب : « دينار » .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٠٧ .

(٥) في ب : « وروى » .

(٦) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في ذبائح نصارى بني تغلب ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٧/٩ . وأبو

عبيد ، في : باب أخذ الجزية من عرب أهل الكتاب ، من كتاب سنن الفقيه والخمس والصدقة ... الأموال ٢٩ .

من مال نسائهم وصبيانهم ومجانينهم وزمنائهم^(٧) ومكافيفهم وشيوخهم ، إلا أن أبا حنيفة لا يوجب الزكاة في مال صبي ولا مجنون ، فكذا الواجب على بني تغلب ، لا يجب في مال صبي ولا مجنون ، إلا في الأرض خاصة . وذهب الشافعي إلى أن هذا جزية تؤخذ باسم الصدقة ، فلا تؤخذ ممن لا جزية عليه ، كالنساء والصبيان والمجانين . قال : وقد روى عن عمر أنه قال : هؤلاء حمقى ، رضوا بالمعنى ، وأبوا الاسم . وقال النعمان بن زُرعة : أخذ منهم الجزية باسم الصدقة . ولأنهم أهل ذمة ، فكان الواجب عليهم جزية لا صدقة ، كغيرهم من أهل الذمة ، ولأنه مال يؤخذ من أهل الكتاب لحق دمايتهم ومساكينهم ، فكان جزية ، كما لو أخذ باسم الجزية ، يُحققه أن الزكاة طهرة ، وهؤلاء لا طهرة لهم . فعلى هذا ، يكون مصرف المأخوذ منهم ، مصرف الفئ ، لا مصرف الصدقات ، وهذا أقيس . واحتج أصحابنا بأنهم سألوا / عمر أن يأخذ منهم ما يأخذ بعضكم^(٨) من بعض . فأجابهم عمر إليه بعد الامتناع منه ، والذي يأخذه بعضنا من بعض هو الزكاة ، من كل مال زكوي لأبي مسلم كان ، من صغير وكبير ، وصحيح ومريض ، كذلك^(٩) المأخوذ من بني تغلب ، ولأن نساءهم وصبيانهم صيئوا عن السبي بهذا الصلح ، ودخلوا في حكمه ، فجاز أن يدخلوا في الواجب به ، كالرجال العقلاء . وعلى هذا ، من كان منهم فقيراً أو له مال غير زكوي كالذور ، وثياب البدلة ، وعبيد الخدمة ، لا شيء عليه ، كما لا يجب ذلك على أهل الزكاة من المسلمين ، ولا تؤخذ مما لم يبلغ نصاباً . فأما مصرف المأخوذ منهم ، فاختار القاضي أن مصرفه مصرف الفئ ؛ لأنه مأخوذ من مشرك ، ولأنه جزية مسمّاة بالصدقة . وقال أبو الخطاب : مصرفه إلى أهل الصدقات ؛ لأنه مسمّى باسم الصدقة ، مسلوك به في من يؤخذ منه مسلك الصدقة ، فيكون مصرفه^(١٠) مصرفها . والأول أقيس وأصح ؛ لأن معنى الشيء أخص به من اسمه ، ولهذا لم يسم رجل أسداً ، أو نمرًا ، أو أسوداً ، أو أحمر ، لم يصير له حكم المسمى بذلك ، ولأن

(٧) سقط من : ب .

(٨) في الأصل : بعضهم .

(٩) في ب : وكذلك .

(١٠) في م : مصرفها .

هذا لو كان صدقة على الحقيقة، لجاز دفعها إلى فقراء من أخذت منهم؛ لقول النبي ﷺ: «أعلمهم أن عليهم صدقة، تؤخذ من أغنيائهم، فترد في فقرائهم» (١١).

فصل: فإن بذل التغلبي أداء الجزية، ونحط عنه الصدقة، لم يقبل منه؛ لأن الصلح وقع على هذا، فلا يغير. ويحتمل أن يقبل منه؛ لقول الله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾ (١٢). وهذا قد أعطى الجزية، وإن كان باذل (١٣). الجزية منهم حرياً، قبلت منه؛ للآية، وخبر بريدة: «ادعهم إلى أداء الجزية، فإن أجابوك، فاقبل منهم، وكف عنهم» (١٤). ولأنه لم يدخل في صلح الأولين، فلم يلزمه حكمه، وهو كتابي باذل للجزية، فيحقق بها دمه. وإن أراد إمام (١٥) نقض صلحهم، وتجديد الجزية عليهم، كفعل عمر بن عبد العزيز، لم يكن له ذلك؛ لأن عقد الذمة على التأييد، وقد عقده معهم عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، فلم يكن لغيره نقضه، ما داموا على العهد.

فصل: / فأمّا سائر أهل الكتاب من النصارى واليهود العرب وغيرهم، فالجزية منهم مقبولة، ولا يؤخذون بما يؤخذ به نصارى بنى تغلب. نص أحمد على هذا، ورواه عن الزهري. قال: ونذهب إلى أن يأخذ من مواشي بنى تغلب خاصة الصدقة، ونضعف عليهم، كما فعل عمر، رضي الله عنه. وذكر القاضي وأبو الخطاب، أن حكم من تنصر من تنوخ وبهرا، أو تهود من كنانة وحمير، أو تمجس من تميم، حكم بنى تغلب، سواء. وذكر ذلك عن الشافعي. نص عليه، في تنوخ وبهرا؛ لأنهم من العرب، فأشبهوا بنى تغلب. ولنا، عموم قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾. وأن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، فقال: «أخذ من كل حالي ديناراً» (١٦). وهم عرب. وقيل الجزية من أهل نجران، وهم من بنى الحارث بن

(١١) تقدم تخريجه في: ٢٧٥/١، ٥/٤.

(١٢) سورة التوبة ٢٩. ولم يرد في الأصل، ١: ﴿عن يد﴾.

(١٣) في الأصل، م: «بأذلوا».

(١٤) تقدم تخريجه، في صفحة ٢٠٢.

(١٥) في ب: «الإمام».

(١٦) تقدم تخريجه، في: ٣٠/٤.

كُغِبَ . قال الزُّهْرِيُّ : أَوَّلُ مَنْ أُعْطِيَ الْجِزْيَةَ أَهْلُ نَجْرَانَ ، وَكَانُوا نَصَارَى . وَأَحْذَ الْجِزْيَةَ مِنْ أَكْبَدَرِ دُومَةٍ ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ . وَحُكْمُ الْجِزْيَةِ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، فِي كُلِّ كِتَابِيٍّ ، عَرَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ عَرَبِيٍّ ، إِلَّا مَا خَصَّ بِهِ بَنُو تَغْلِبَ ، لِمَصَالِحَةِ عَمْرِائِيَّاهُمْ ، ^(١٧) فَفِي مَنْ عَدَاهُمْ يَبْقَى الْحُكْمُ عَلَى عُمُومِ الْكِتَابِ وَشَوَاهِدِ السُّنَّةِ ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ غَيْرِ بَنِي تَغْلِبَ وَبَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ صَلَاحٌ كَصُلَاحِ بَنِي تَغْلِبَ ، فِيمَا بَلَّغْنَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِ بَنِي تَغْلِبَ عَلَيْهِمْ ؛ لَوْجُوهُ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ قِيَاسَ سَائِرِ الْعَرَبِ عَلَيْهِمْ يُخَالِفُ النُّصُوصَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ عَلَى مَا تَلَزَّمُ مِنْهُ مُخَالَفَةُ النَّصِّ . الثَّانِي ، أَنَّ الْعِلَّةَ فِي بَنِي تَغْلِبَ الصُّلَحُ ، وَلَمْ يُوجَدْ الصُّلَحُ مَعَ غَيْرِهِمْ ، وَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ مَعَ تَخَلُّفِ الْعِلَّةِ . الثَّالِثُ ، أَنَّ بَنِي تَغْلِبَ كَانُوا ذَوِي قُوَّةٍ وَشَوْكَةٍ ، لِحَقُوقِ الرُّومِ ، وَخِيفَ مِنْهُمْ الضَّرَرُ إِنْ لَمْ يُصَالِحُوا ، وَلَمْ يُوجَدْ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ . فَإِنْ وَجِدَ هَذَا فِي غَيْرِهِمْ ، فَامْتَنَعُوا مِنْ أَدَاءِ الْجِزْيَةِ ، وَخِيفَ الضَّرَرُ بِتَرْكِ مُصَالَحَتِهِمْ ، فَرَأَى الْإِمَامُ مُصَالَحَتَهُمْ عَلَى أَدَاءِ الْجِزْيَةِ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ ، جَازَ ذَلِكَ ، إِذَا كَانَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُمْ بِقَدْرِ مَا / يَجِبُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْجِزْيَةِ أَوْ زِيَادَةً . ^(١٨) وَذَكَرَ هَذَا أَبُو إِسْحَاقَ صَاحِبُ « الْمُهَذَّبِ » ، فِي كِتَابِهِ . وَالْحُجَّةُ فِي هَذَا قِصَّةُ بَنِي تَغْلِبَ ، وَقِيَاسُهُمْ عَلَيْهِ ^(١٩) . قَالَ عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ : أَهْلُ الْكِتَابِ لَيْسَ عَلَيْهِمْ فِي مَوَاشِيهِمْ ^(٢٠) صَدَقَةٌ ، وَلَا فِي أَمْوَالِهِمْ ، إِنَّمَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا صُورِلِحُوا عَلَى أَنْ تُؤْخَذَ مِنْهُمْ ، كَمَا صَنَعَ عَمْرُ بْنُ نَصَارَى ^(٢١) بَنِي تَغْلِبَ ، حِينَ أَضْعَفَ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةَ فِي صُلَحِهِ إِيَّاهُمْ ، إِذَا كَانُوا فِي مَعْنَاهُمْ ، أَمَّا قِيَاسُ مَنْ لَمْ يُصَالَحْ عَلَيْهِمْ ، فِي جَعْلِ جِزْيَتِهِمْ صَدَقَةً ، فَلَا يَصِحُّ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَإِذَا اتَّجَرَ نَصْرَانِيٌّ تَغْلِبِيٌّ ، فَمَرَّ بِالْعَاشِيرِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يُؤْخَذُ مِنْهُ الْعُشْرُ ضِعْفُ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ بَعَثَهُ

(١٧-١٧) فِي ب ، م : « فَيَمَّا » .

(١٨-١٨) جَاءَ فِي أ ، ب ، م : بَعْدَ قَوْلِ « فِي صُلَحِهِ إِيَّاهُمْ » الْآتِي .

وَانْظُرِ الْمُهَذَّبَ ٢ / ٢٥٠ .

(١٩) فِي الْأَصْلِ : « رَعَوْهُمْ » .

(٢٠) فِي م : « فِي نَصَارَى » .

مُصَدِّقًا ، فَأَمَرَهُ^(٢١) أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ الْعُشْرَ ، وَمَنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ
يَنْصَفُ الْعُشْرَ . وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢٢) . وَقَالَ : حَدِيثُ دَاوُدَ بْنِ كُرْدُوسَ ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ
زُرْعَةَ^(٢٣) ، هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ ، أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِمُ الضَّعْفُ مِمَّا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، أَلَّا
تَسْمَعُهُ يَقُولُ : مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ؟ وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِذَا مَرُّوا بِأَمْوَالِهِمْ
رُبْعُ الْعُشْرِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، فَذَاكَ ضِعْفُ هَذَا . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ؛
لِقَوْلِهِ : مِثْلَى^(٢٤) مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَهُوَ أَقْيَسُ ؛ فَإِنَّ الْوَاجِبَ فِي سَائِرِ أَمْوَالِهِمْ
ضِعْفُ مَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، لَا ضِعْفُ مَا عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ .

١٦٩٧ - مسألة ؛ قال : (وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ ، وَلَا تُنْكَحُ نِسَاؤُهُمْ . فِي إِحْدَى
الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، رَحِمَهُ اللَّهُ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى ، تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ ، وَتُنْكَحُ
نِسَاؤُهُمْ)

اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، فِي أَكْلِ ذَبَائِحِهِمْ ، وَنِكَاحِ نِسَائِهِمْ ، فَعَنْهُ ، لَا يَحِلُّ
ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ^(١) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَمْ يُبَيِّنِ
الشَّافِعِيُّ ذَبَائِحَ الْعَرَبِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ كُلِّهِمْ . وَكَرِهَ ذَبَائِحَ بَنِي تَغْلِبَ عَطَاءً ، وَسَعِيدُ بْنُ
جُبَيْرٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَالنَّخَعِيُّ . وَقَالَ عَلِيُّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّهُمْ لَمْ يَتَمَسَّكُوا مِنْ
ظ ٩٢/١٠ دِينِهِمْ إِلَّا بِشُرْبِ الْحَمْرِ^(١) . وَلَئِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ دَخَلُوا فِي دِينِ الْكُفْرِ بَعْدَ التَّبْدِيلِ ، / فَلَمْ
يَحِلَّ ذَلِكَ مِنْهُمْ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، تَحِلُّ ذَبَائِحُهُمْ وَنِسَاؤُهُمْ . وَهَذَا الصَّحِيحُ عَنْ أَحْمَدَ ،
رَوَاهُ عَنْهُ الْجَمَاعَةُ ، وَكَانَ آخِرُ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحَارِثِ : فَكَانَ آخِرُ قَوْلِهِ عَلَى

(٢١) فِي ب ، م : « فَأَمَرَ » .

(٢٢) فِي : بَابُ مَا يَأْخُذُ الْعَاشِرُ مِنْ صَدَقَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَشُورَ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّدَقَةِ وَأَحْكَامِهَا . الْأَمْوَالُ
٥٣٣ .

كَمَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، مِنْ كِتَابِ أَهْلِ الْكِتَابِ . الْمُصَنَّفُ ٩٩/٦ .

(٢٣) الَّذِي تَقْدُمُ فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ .

(٢٤) فِي ب ، م : « مِثْلًا » . وَتَقْدُمُ .

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي ذَبَائِحِ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ ، مِنْ كِتَابِ الْجَزْيَةِ ، وَفِي : بَابِ ذَبَائِحِ نَصَارَى
الْعَرَبِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢١٧/٩ ، ٢٨٤ .

أنه لا يرى بذبائهم بأساً . وهذا قول ابن عباس . وروى نحوه عن عمر بن الخطاب^(٢) ، رضي الله عنه . وبه قال الحسن ، والنخعي ، والشعبي ، والزهرى ، وعطاء الخراساني ، والحكم ، وحماد ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . قال الأثرم : وما علمت أحداً كرهه من أصحاب النبي ﷺ إلا علياً . وذلك لدخولهم في عموم قوله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾^(٣) . ولأنهم أهل كتاب يقرؤون على دينهم يبذل المال ، فتحل ذبائهم ونساؤهم ، كبنى إسرائيل .

١٦٩٨ - مسألة ؛ قال : (ومن يجز من أهل الذمة إلى غير بلده ، أخذ منه نصف العشر في السنة)

اشتهر هذا عن عمر ، رضي الله عنه ، وصححت الرواية عنه به^(١) . وقال الشافعي : ليس عليه إلا الجزية ، إلا أن يدخل أرض الحجاز ، فينظر في حاله ؛ فإن كان لرسالة ، أو ثقل ميرة ، أذن له بغير شيء ، وإن كان لتجارة لا حاجة بأهل الحجاز إليها ، لم يأذن^(٢) له إلا أن يشترط عليه عوضاً بحسب ما يراه ، والأولى أن يشترط عليه^(٣) نصف العشر ؛ لأن عمر شرط نصف العشر على من دخل الحجاز من أهل الذمة^(٤) . ولنا ، قول النبي ﷺ : « ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود والنصارى » . رواه أبو داود^(٥) . وروى الإمام أحمد ، عن سفيان ، عن هشام ، عن أنس بن سيرين ، قال :

(٢) أخرجه البيهقي ، في البابين السابقين . السنن الكبرى ٢١٦/٩ ، ٢٨٤ .

(٣) سورة المائدة ٥ .

وورد هكذا في ١ ، ب : ﴿ وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ﴾ وقوله : ﴿ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يؤخذ من الذمي إذا تجر في غير بلده ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٠/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٥/٦ ، ٩٧ .

(٢) في ١ : « يؤذن » .

(٣) سقط من : الأصل ، ١ ، م .

(٤) هو الذي تقدم في أول المسألة . وانظر كلام المصنف الآتي على قوله : « على من دخل الحجاز » .

(٥) في : باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات ، من كتاب الخراج والنفى والإمارة . سنن أبي داود ١٥١/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد في : المسند ٤٧٤/٣ ، ٣٢٢/٤ ، ٤١٠/٥ .

بَعَثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى الْعُشُورِ ، فَقُلْتُ : تَبْعَنِي إِلَى الْعُشُورِ مِنْ بَيْنِ عُمَّالِكَ ! قَالَ : أَمَّا تَرْضَى أَنْ أَجْعَلَكَ عَلَى مَا جَعَلَنِي عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؟ أَمَرَنِي أَنْ آخُذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رُبْعَ الْعُشْرِ ، وَمِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعُشْرِ ^(٦) . وَهَذَا كَانَ بِالْعِرَاقِ . وَرَوَى أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي كِتَابِ « الْأَمْوَالِ » ^(٧) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ لَاحِقِ بْنِ حُمَيْدٍ ، أَنَّ عُمَرَ بَعَثَ / عَثْمَانَ ابْنَ حُنَيْفٍ إِلَى الْكُوفَةِ ، فَجَعَلَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي أَمْوَالِهِمُ الَّتِي يَخْتَلِفُونَ فِيهَا ، فِي كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا . وَقَدْ ذَكَرْنَا حَدِيثَ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرٍ ^(٨) ، أَنَّ عُمَرَ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَصَارَى بَنِي تَغْلِبَ الْعُشْرَ ، وَمِنْ نَصَارَى أَهْلِ الْكِتَابِ نِصْفَ الْعُشْرِ . وَهَذَا كَانَ بِالْعِرَاقِ ، وَاشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْقِصَصُ وَلَمْ تُنْكَرْ ، فَكَانَتْ إِجْمَاعًا ، وَعَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ ، وَلَمْ يَأْتِ تَخْصِيصُ الْحِجَازِ بِنِصْفِ الْعُشْرِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلِمْنَاهُ ، لَا عَنْ عُمَرَ وَلَا عَنْ ^(٩) غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، بَلْ ظَاهِرُ أَحَادِيثِهِمْ ، أَنَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحِجَازِ ، وَمَا وَجَبَ مِنَ الْمَالِ فِي الْحِجَازِ ، وَجَبَ فِي غَيْرِهِ ، كَالَّذِينَ وَالصَّدَقَاتِ .

فصل : وَلَا تُؤْخَذُ مِنْهُمْ ^(٩) فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ . وَقَالَ : كَذَارُورِي عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، عَنْ عُمَرَ ، حِينَ كَتَبَ ، أَلَّا يَأْخُذَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ، أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الذِّمَّةِ نِصْفَ الْعُشْرِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، فِي الدَّاخِلِينَ أَرْضَ الْحِجَازِ . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، بِإِسْنَادِهِ ، قَالَ : جَاءَ شَيْخُ ^(١٠) نَصْرَانِيٍّ إِلَى عُمَرَ ، فَقَالَ : إِنَّ عَامِلَكَ عَشَرَنِي فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ . قَالَ : وَمَنْ أَنْتَ ؟ قَالَ : أَنَا الشَّيْخُ النَّصْرَانِيُّ . قَالَ عُمَرُ : وَأَنَا الشَّيْخُ الْحَنِيفُ . ثُمَّ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ ، أَنْ لَا تَعْشِرُوا ^(١١) فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً ^(١٢) .

(٦) هُوَ الَّذِي تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ فِيمَا اشْتَهَرَ عَنْ عُمَرَ ، فِي أَوَّلِ الْمَسْأَلَةِ .

(٧) فِي : بَابِ أَرْضِ الْعِنُوةِ تَقَرُّ فِي أَيْدِي أَهْلِهَا ... ، مِنْ كِتَابِ فَتْوحِ الْأَرْضِينَ صِلَحًا . الْأَمْوَالُ ٦٨ .

... كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ قَدْرِ الْخَرَاجِ الَّذِي وَضَعَ عَلَى السَّوَادِ ، مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ - السَّنَنِ الْكَبِيرِ ١٣٦/٩ .

وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : بَابِ مَا أَخْذَ مِنَ الْأَرْضِ عِنُوةً ، مِنْ كِتَابِ الْجَزْيَةِ . الْمُصَنَّفُ ١٠٠/٦ ، ١٠١ .

(٨) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ ، فِي صَفْحَةِ ٢٢٨ .

(٩) سَقَطَ مِنْ : ب .

(١٠) فِي م : « رَجُلٌ » .

(١١) فِي أ : « تَعْشِرُ » .

(١٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ... ، مِنْ كِتَابِ الْجَزْيَةِ - السَّنَنِ الْكَبِيرِ

٢١١/٩ . وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، فِي : بَابِ صَدَقَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، مِنْ كِتَابِ أَهْلِ الْكِتَابِ ٩٩/٦ .

ولأنَّ الجزية والزكاة إنما تُؤخذُ في السنة مرةً واحدةً ، فكذلك هذا . فإذا ثبتَ هذا ، فإنه متى أخذَ منهم ذلك مرةً ، كتبَ لهم حُجَّةً بأدائهم ؛ لتكونَ وثيقةً لهم ، وحُجَّةً على مَنْ يَمُرُّونَ عليه ، فلا يَعسرُهم ثانيةً ، فإنَّ مرَّ ثانيةً بأكثرَ من المال الذي أخذَ منه ، أخذَ من الزيادة ؛ لأنَّها لم تُعسر .

فصل : ولا يُؤخذُ منهم من غيرِ مالِ التجارة شيءٌ^(١٣) ، فلو مرَّ بالعاشِرِ منهم مُنتَقِلٌ ومعه أمواله أو سائمه^(١٤) ، لم يُؤخذَ منه شيءٌ . نصَّ عليه أحمد ، وإن كانت ماشيته للتجارة ، أخذَ منه نصفُ عُشرِها . واختلفت الروايةُ في القَدْرِ الذي يُؤخذُ منه نصفُ العُشرِ ، فروى عنه صالحٌ ، من كلِّ عشرين ديناراً ديناراً^(١٥) . يعنى فإذا نَقَصَتْ من العشرين فليس عليه شيءٌ ؛ لأنَّ ما دونَ النصابِ لا تجبُ فيه زكاةٌ على مسلمٍ ، ولا على ثعلبيٍّ ، فلا يجبُ فيه / ٩٣/١٠ ظ
على ذمِّي شيءٌ ، كالذي دونَ العشرة . وروى صالحٌ أيضاً^(١٦) ، أنَّه قال : إذا مرُّوا بالعاشِرِ ، فإن كانوا أهلَ الحربِ ، أخذَ منهم العُشرُ ، من العشرةِ واحداً ، وإن كانوا من أهلِ الذمَّةِ أخذَ منهم نصفَ العُشرِ ، من كلِّ عشرين ديناراً ديناراً^(١٧) ، فإذا نَقَصَتْ فليس عليه شيءٌ ، وإن نقصَ مالُ الحربى عن عشرةِ دنانيرَ ، لم يُؤخذَ منه شيءٌ ، ولا يُؤخذُ منهم إلا مرةً واحدةً ؛ المسلمُ والذمِّيُّ في ذلك سواءٌ . وروى عن أحمد ، أنَّ^(١٨) في العشرةِ نصفَ مثقالٍ ، وليس فيما دونَ العشرةِ شيءٌ . نصَّ على هذا ، في رواية أبي الحارث ، قال : قلتُ إذا كان مع الذمِّيِّ عشرةُ دنانيرَ ؟ قال : تأخذُ منه نصفَ دينارٍ . قلتُ : فإن كان معه أقلُّ من عشرةِ دنانيرَ ؟ قال : إذا نَقَصَتْ لم يُؤخذَ منه شيءٌ . وذلك لأنَّ العشرةَ مالٌ يبلغُ واجبه نصفَ دينارٍ ، فوجب فيه ، كالعشرين في حقِّ المسلم . أو نقولُ : مالٌ مَعشورٌ ، فوجب في العشرةِ منه كمالُ الحربى . وقال ابنُ حامد : يؤخذُ عُشرُ الحربى ونصفُ عُشرِ الذمِّيِّ ،

(١٣) سقط من : م .

(١٤) في أ : « متاعه » .

(١٥) في م : « ديناراً » على تقدير : يأخذ .

(١٦) في ب زيادة : « عن » .

(١٧) في ب : « دينار » .

(١٨) سقط من : ب .

من ما قُلَّ أو كَثُرَ ؛ لأنَّ عمرَ قال : تُخَذُّ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا . ولأنَّه حَقٌّ عَلَيْهِ ، فَوَجِبَ فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ ، كَنَصِيبِ الْمَالِكِ فِي أَرْضِهِ الَّتِي عَامَلَهُ عَلَيْهَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَشْرٌ أَوْ نِصْفُ عَشْرٍ وَجِبَ بِالشَّرْعِ ، فَاعْتُبِرَ لَهُ نِصَابٌ^(١٩) ، كَزَكَاةِ الزَّرْعِ وَالثَّمَرِ ، وَلأنَّه حَقٌّ يَتَقَدَّرُ بِالْحَوْلِ ، فَاعْتُبِرَ لَهُ النَّصَابُ ، كَالزَّكَاةِ . وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ ، فَالْمُرَادُ بِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - بَيَانُ قَدْرِ الْمَأْخُودِ ، وَأَنَّهُ نِصْفُ الْعَشْرِ ، وَمَعْنَاهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ عَشْرَةٌ دَنَانِيرَ فَخُذْ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ؛ لأنَّ فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ أَنَّ عُمَرَ بَعَثَ مُصَدِّقًا ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَمِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمًا ، وَمِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ مِنْ كُلِّ عَشْرَةٍ وَاحِدًا . وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ نِصَابٌ ، فَكَذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ .

فصل : واختلفت الرواية عن أحمد ، في العاشر يمرُّ عليه الذمُّ بِخَمْرِ أَوْ خَنْزِيرٍ ، فقال في مَوْضِعٍ : قال عمرُ : وَلَوْ هُمْ^(٢٠) يَبِيعُهَا . لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى الْآخِذِ مِنْهَا . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، فِي قَوْلِ عُمَرَ : وَلَوْ هُمْ^(٢١) / يَبِيعُ الْخَمْرَ وَالْخَنْزِيرَ بَعْشَرِهَا^(٢٢) . قال أحمد : إِسْنَادٌ جَيِّدٌ . وَمَعْنَى رَأْيِ ذَلِكَ مَسْرُوقٌ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَوَأَفَقَهُمْ مُحَمَّدُ ابْنُ الْحَسَنِ فِي الْخَمْرِ خَاصَّةً . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ أَحْمَدَ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ شَيْءٌ . وَبِهِ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : الْخَمْرُ لَا يَبِيعُهَا مُسْلِمٌ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ عُثْبَةَ بْنَ فَرْقَدٍ بَعَثَ إِلَيْهِ بِأَرْبَعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ صَدَقَةَ الْخَمْرِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ : بَعَثْتَ إِلَيَّ بِصَدَقَةِ الْخَمْرِ ، وَأَنْتَ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ . فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّاسَ ، وَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَسْتَعْمِلَنَّكَ عَلَى شَيْءٍ بَعْدَهَا . قَالَ : فَتَزَعَهُ^(٢٣) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : وَمَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَلَوْ هُمْ يَبِيعُهَا ، وَخَذُوا أَنْتُمْ

(١٩) سقط من : ب .

(٢٠-٢١) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢١) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب أخذ الجزية من الخمر ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٢٣/٦ . وأبو عبيد ، في : باب أخذ الجزية من الخمر والخنزير . الأموال ٥٠ . وانظر : ما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يأخذ منهم في الجزية خمرًا ولا خنزيرًا . من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

(٢٢) أخرجه أبو عبيد ، في : باب أخذ الجزية من الخمر والخنزير . الأموال ٥٠ . وانظر أيضًا : ما أخرجه البيهقي ، في : باب لا يأخذ منهم في الجزية خمرًا ولا خنزيرًا ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

من الثَّمَنِ . أَنَّ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا يَأْخُذُونَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْخَمْرَ وَالْخَنَازِيرَ مِنْ جَزْيَتِهِمْ ، وَخَرَجَ
أَرْضِيهِمْ بِقِيَمَتَيْهِمَا^(٢٣) ، ثُمَّ يَتَوَلَّى الْمُسْلِمُونَ بَيْعَهَا ، فَأَنْكَرَهُ عُمَرُ ، ثُمَّ رَخَّصَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا
مِنْ أَثْمَانِهَا ، إِذَا كَانَ أَهْلُ الذِّمَّةِ الْمُتَوَلِّينَ بَيْعَهَا . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ ، أَنَّ
بِلَالًا قَالَ لِعُمَرَ : إِنَّ عُمَّالَكَ يَأْخُذُونَ الْخَمْرَ وَالْخَنَازِيرَ فِي الْخَرَاجِ . فَقَالَ : لَا تَأْخُذُوهَا
مِنْهُمْ ، وَلَكِنْ وَلَوْهُمْ بَيْعَهَا ، وَتُخَذُوا أَنْتُمْ مِنَ الثَّمَنِ .

فصل : وَيَجُوزُ اخْتِذُ ثَمَنِ الْخَمْرِ وَالْخَنَازِيرِ مِنْهُمْ عَنْ^(٢٤) جَزْيَةِ رُءُوسِهِمْ ، وَخَرَجَ
أَرْضِيهِمْ ، اخْتِجَاجًا بِقَوْلِ عُمَرَ هَذَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَمْوَالِهِمُ الَّتِي تُقْرَأُ عَلَيْهِمْ عَلَى اقْتِنَائِهَا ،
وَالْتَصَرَّفَ فِيهَا ، فَجَازَ اخْتِذُ أَثْمَانِهَا^(٢٥) مِنْهُمْ ، كَثِيرًا بِهِمْ .

فصل : وَإِذَا مَرَّ الذَّمُّ بِالْعَاشِرِ ، وَعَلَيْهِ دِينَ بَقْدَرٍ مَا مَعَهُ ، أَوْ يَنْقُصُهُ^(٢٦) عَنْ
النِّصَابِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ اخْتِذَ نَصِيفِ الْعُشْرِ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ يُعْتَبَرُ لَهُ
النِّصَابُ وَالْحَوْلُ ، فَيَمْنَعُهُ^(٢٧) الدِّينُ ، كَالزَّكَاةِ . فَإِنْ ادَّعَى أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا ، لَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ إِلَّا
بَيِّنَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ مِنْهُ . وَإِنْ مَرَّ بِجَارِيَةٍ ، فَادَّعَى أَنَّهَا بَنَتْهُ أَوْ أَخْتَهُ ،
فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُقْبَلُ قَوْلُهُ . قَالَ الْحَلَّالُ : وَهُوَ أَشْبَهُ الْقَوْلَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
مِلْكِهِ فِيهَا . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَقْبَلُ^(٢٨) ؛ لِأَنَّهَا فِي يَدِهِ ، فَأُشْبِهَتْ بِهِيمَتَهُ^(٢٩) .

١٦٩٩ - / مسألة ؛ قال : (وَإِذَا دَخَلَ إِلَيْنَا مِنْهُمْ تَاجِرٌ حَرْبِيٌّ بِأَمَانٍ ، أَخِذْ مِنْهُ
الْعُشْرُ)

وقال أبو حنيفة : لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ^(١) شَيْءٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا يَأْخُذُونَ مِنْ أَثْمَانِهَا ، فَنَأْخُذُ مِنْهُمْ

(٢٣) في ب ، م : « بقيمتها » .

(٢٤) في م : « على » .

(٢٥) في الأصل ، أ : « أثمانها » .

(٢٦) في م : « ينقص » .

(٢٧) في ب ، م : « فممنعه » .

(٢٨) في م زيادة : « إلا ببينة » .

(٢٩) في م : « بهيمة » .

(١) في ب ، م : « منه » .

مثله ؛ لما روى عن أبي مجلزٍ لاجقٍ بنِ حُمَيْدٍ ، قال : قالوا لعمرَ : كيف نأخذُ من أهلِ الحربِ إذا قَدِمُوا علينا ؟ قال : كيف يأخذون منكم إذا دَخَلْتُم إليهم ؟ قالوا : العُشْرُ . قال : فكذلكُ خُذُوا منهم ^(٢) . وعن زيادِ بنِ حُدَيْرٍ ، قال : كُنَّا لَا نَعْشِرُ مُسْلِمًا وَلَا مُعَاهِدًا . قال : مَنْ كُنْتُمْ تَعْشِرُونَ ؟ قال : كُفَّارَ أَهْلِ الْحَرْبِ ، نَأْخُذُ ^(٣) منهم كما يأخذون مِنَّا ^(٤) . وقال الشافعيُّ : إِنْ دَخَلَ الْإِنْسَانُ لِتِجَارَةٍ ^(٥) لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ ، لَمْ يَأْذَنْ لَهُ الْإِمَامُ إِلَّا بِعَوَضٍ يَشْرِطُهُ عَلَيْهِ ^(٦) ، وَمَهُمَا شَرَطَ جَارَ . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْعُشْرَ ، لِإِوَافِقِ ^(٧) فَعَلِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَإِنْ أَذِنَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرِطٍ ، فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْهُمْ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانٌ مِنْ غَيْرِ شَرِطٍ ، فَلَمْ يُسْتَحَقَّ بِهِ شَيْءٌ ، كَالْهُدْنَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ الْعُشْرُ ؛ لِأَنَّ عُمَرَ أَخَذَهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَيْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَلِأَنَّ ^(٨) عُمَرَ أَخَذَ مِنْهُمْ الْعُشْرَ ، وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ فِي مَا بَيْنَ الصَّحَابَةِ ، وَعَمِلَ بِهِ الْخُلَفَاءُ ^(٩) بَعْدَهُ ، ^(١٠) وَالْأَئِمَّةُ بَعْدَهُ ^(١١) فِي كُلِّ عَصْرِ ^(١٢) ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ ، فَأَيُّ إِجْمَاعٍ يَكُونُ أَقْوَى مِنْ هَذَا ؟ وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ شَرَطَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ عِنْدَ دُخُولِهِمْ ، وَلَا يَثْبُتُ ذَلِكَ بِالتَّحْمِينِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ ، وَلِأَنَّ مُطْلَقَ الْأَمْرِ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْهُودِ فِي الشَّرْعِ ، وَقَدْ اسْتَمَرَ أَخْذُ الْعُشْرِ مِنْهُمْ فِي زَمَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، فَيَجِبُ أَخْذُهُ . فَأَمَّا سُؤَالُ عُمَرَ عَمَّا يَأْخُذُونَ مِنَّا ، فَإِنَّمَا كَانَ لِأَنَّهُمْ سَأَلُوهُ عَنْ كَيْفِيَّةِ الْأَخْذِ وَمَقْدَارِهِ ، ثُمَّ اسْتَمَرَ الْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ ، وَلَوْ تَقَيَّدَ أَخْذُنَا مِنْهُمْ بِأَخْذِهِمْ مِنَّا ، لَوَجَبَ أَنْ يُسْأَلَ عَنْهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يأخذ من الذمى إذا اتجر في غير بلده ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٩/٢١٠ .

(٣) في م : « فنأخذ » .

(٤) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٦/٩٩ . وأبو عبيد ، في :

باب ذكر العاشر وصاحب المكس ... ، من كتاب الصدقة وأحكامها . الأموال ٥٢٨ . والبيهقي ، في : الباب

السابق . السنن الكبرى ٩/٢١١ .

(٥) في ب ، م : « بتجارة » .

(٦) سقط من : الأصل ، ا .

(٧) في م زيادة : « فعله » .

(٨) في م : « وأن » .

(٩) في م زيادة : « الراشدون » .

(١٠ - ١٠) سقط من : ب .

(١١) في م : « عصره » .

فصل : ويؤخذ منهم العُشْرُ من كلِّ مالٍ للتجارة ، في ظاهر كلام الخِرَقِي . وقال القاضي : إذا دخلوا في ثقل ميرة بالناس إليها حاجة ، أذن لهم في الدخول بغير عُشْرٍ يؤخذ منهم . وهذا قول الشافعي ؛ لأنَّ دخولهم / نفع للمسلمين . ولنا ، عموم ما روَّناه .
 وروى صالح عن أبيه ، عن عبد الرحمن بن مهدي ، عن مالك ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن عمر ، أنه كان يأخذ من النبط من القُطْنِيَّة^(١٢) العُشْر ، ومن الحنطة والزبيب نصف العُشْر ، ليكثر الحمل إلى المدينة^(١٣) . وهذا يدلُّ على أنه يُخَفَّفُ عنهم إذا رأى المصلحة فيه ، وله التَّركُ أيضًا إذا رأى المصلحة .

٩٥/١٠ و

فصل : ويؤخذ العُشْرُ من كلِّ حَرْبِيٍّ تاجرٍ ، ونصف العُشْرٍ من كلِّ ذِمِّيٍّ تاجرٍ ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، أو صغيراً أو كبيراً ، وقال القاضي : ليس على المرأة عُشْرٌ ولا نصف عُشْرٍ ، سواء كانت حَرْبِيَّةً أو ذِمِّيَّةً ، لكنَّ إن دخلت الحجاز عُشِرَتْ ؛ لأنها ممنوعة من الإقامة به^(١٤) . ولا يُعرف هذا التفصيل عن أحمد ، ولا يقتضيه مذهبه ؛ لأنه يُوجب الصدقة في أموال نساء بنى تغلب وصبيانهم ، فكذلك^(١٥) يُوجب العُشْرُ أو نصفه في مال النساء ، وعموم الأحاديث المروية ليس فيها تخصيص للرجال دون النساء ، وليس هذا بعجزية ، وإنما هو حقٌّ يختصُّ^(١٦) بمال التجارة ، لتوسُّعه في دار الإسلام ، وارتفاعه بالتجارة فيها ، فيستوى فيه الرجل والمرأة ، كالزكاة في حق المسلمين .

فصل : ولا يُعشرون في السنة إلا مرة ، ولا يؤخذ من أقلِّ من عشرة دنانير . نصَّ عليهما أحمد . وحكى عن أبي عبد الله ابن حامد ، أنَّ الحربيَّ يُعشَرُ كلما دخل إلينا . وهو قول بعض أصحاب الشافعي ؛ لأننا لو أخذنا منه مرة واحدة ، لا تأمن أن يدخلوا ، فإذا جاء

(١٢) القطنية : الحبوب التي تطبخ .

(١٣) أخرجه الإمام مالك ، في : باب عشور أهل الذمة ، من كتاب الزكاة . الموطأ ٢٨١/١ . والبيهقي ، في : باب ما يؤخذ من الذمي إذا تجر في غير بلده ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢١٠/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب صدقة أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٩٩/٦ .

(١٤) سقط من : ب .

(١٥) في م : « وكذلك » .

(١٦) في الأصل : « تخصيص » .

وقتُ السَّنةِ^(١٧) لم يدخلوا ، فیتَعَذَّرُ^(١٨) الأخذُ منهم . ولنا ، أَنَّهُ حَقٌّ يُؤْخَذُ مِنَ التَّجَارَةِ ، فلا يُؤْخَذُ أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ فِي السَّنةِ ، كالزَّكَاةِ ، وَنَصِيفِ الْعَشْرِ مِنَ الذَّمِّ . وقولهم : يَفُوتُ . غيرُ صحيحٍ ؛ فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَوَّلُ مَا يَدْخُلُ مَرَّةً ، وَيَكْتُبُ الْآخِذُ لَهُ بِمَا أَخَذَ مِنْهُ ، فلا يُؤْخَذُ مِنْهُ شَيْءٌ حَتَّى تَمُضِيَ تِلْكَ السَّنةُ ، فإذا جاءَ فِي الْعَامِ الثَّانِي ، أَخَذَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ مَا يَدْخُلُ ، وإنْ لم يَدْخُلْ ، فما فاتَ مِنْ حَقِّ السَّنةِ الْأُولَى شَيْءٌ .

٩٥/١٠ ظ

فصل : وليس لأهل الحرب دخول دار الإسلام بغير أمان ؛ لَأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَدْخُلَ جاسوسًا ، أو مُتَلَصِّصًا ، فيضُرَّ بالمسلمين ، فإنْ دَخَلَ بغير أمانٍ ، سُئِلَ ، فإنْ قال : جئتُ رسولًا . فالقولُ قولُه ؛ لَأَنَّهُ تَتَعَذَّرُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى ذَلِكَ ، ولم تَزَلِ الرُّسُلُ تَأْتِي مِنْ غَيْرِ تَقْدِيمِ أَمَانٍ . وإنْ قال : جئتُ تاجرًا . نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ مَعَهُ مَتَاعٌ يَبِيعُهُ ، قُبِلَ قَوْلُهُ أَيْضًا ، وَحَقِّنْ دَمَهُ ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِدُخُولِ تُجَّارِهِمْ إِلَيْنَا ، وَتُجَّارِنَا إِلَيْهِمْ ، وإنْ لم يَكُنْ مَعَهُ مَا يَتَجَرَّبُهُ ، لم يُقْبَلْ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّ التَّجَارَةَ لَا تَحْصُلُ بِغَيْرِ مَالٍ . وكذلك مُدَّعَى الرِّسَالَةِ ، إذا لم يَكُنْ مَعَهُ رِسَالَةٌ يُؤَدِّيها ، أو كان مَمَّنْ لَا يَكُونُ مِثْلُهُ رَسُولًا . وإنْ قال : أُمْنِنِي مُسْلِمٌ . فهل يُقْبَلُ مِنْهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُقْبَلُ ، تَغْلِيْبًا لِحَقِّ دَمِهِ ، كما يُقْبَلُ مِنَ الرُّسُولِ وَالتَّاجِرِ . والثَّانِي ، لَا يُقْبَلُ ؛ لِأَنَّ إِقَامَةَ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ مُمَكِّنَةٌ . فَإِنْ قَالَ مُسْلِمٌ : أَنَا أُمْنِنْتُهُ . قُبِلَ قَوْلُهُ ؛ لَأَنَّهُ يَمْلِكُ أَنْ يُؤْمِنَهُ ، فُقِبِلَ قَوْلُهُ فِيهِ^(١٩) ، كَالْحَاكِمِ إِذَا قَالَ : حَكَمْتُ لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ بِحَقٍّ . وإنْ كان جاسوسًا ، خَيْرُ الْإِمَامِ فِيهِ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ ؛ كَالْأَسِيرِ . وإنْ كان مَمَّنْ ضَلَّ الطَّرِيقَ ، أو حَمَلَتْهُ الرِّيحُ إِلَيْنَا فِي مَرَكَبٍ ، فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ^(٢٠) .

١٧٠٠ - مسألة ؛ قال : (وَمَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ ، بِمُخَالَفَةِ شَيْءٍ مِمَّا صَوَّلَحُوا عَلَيْهِ ، حَلَّ دَمُهُ وَمَالُهُ)

وجملة ذلك ، أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ عِنْدَ عَقْدِ الْهُدْنَةِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِمْ شُرُوطًا ، نَحْوَ مَا شَرَطَهُ

(١٧) في م زيادة : (الأخرى) .

(١٨) في م : (فتعذر) .

(١٩) سقط من : ١ .

(٢٠) تقدم في صفحة ٨٣ .

عمر ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وَقَدَرُوتْ عَنْ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، فِي ذَلِكَ أَخْبَارٌ ، مِنْهَا مَا رَوَاهُ
الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، قَالُوا :
كَتَبَ أَهْلُ الْجَزِيرَةِ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَنَمٍ : إِنَّا حِينَ قَدِمْتُمْ ^(١) بِلَادَنَا ، طَلَبْنَا إِلَيْكَ الْأَمَانَ
لَأَنْفُسِنَا وَأَهْلِ مِلَّتِنَا ، عَلَى أَنَّا شَرَطْنَا لَكَ عَلَى أَنْفُسِنَا أَنْ لَا نُحْدِثَ فِي مَدِينَتِنَا كَنِيسَةً ، وَلَا فِيمَا
حَوْلَهَا دَيْرًا ، وَلَا قَلَايَةً ^(٢) ، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ ، وَلَا نُجَدِّدَ مَا خَرِبَ مِنْ / كَنَائِسِنَا ، وَلَا مَا
كَانَ مِنْهَا فِي خِطِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَلَا نَمْنَعَ كَنَائِسَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَنْزِلُوهَا فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ،
وَأَنْ يُوسَّعَ أَبْوَابُهَا لِلْمَارَّةِ وَابْنِ السَّبِيلِ ، وَلَا نَأْوِيَ فِيهَا وَلَا فِي مَنَازِلِنَا ^(٣) جَاسُوسًا ، وَأَنْ لَا تُكْتَمَ
أَمْرٌ مِنْ غَشِّ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا نُضْرِبَ نَوَاقِيسَنَا إِلَّا ضَرْبًا خَفِيًّا فِي جَوْفِ كَنَائِسِنَا ، وَلَا نُظْهِرَ
عَلَيْهَا صَلِيبًا ، وَلَا نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي كَنَائِسِنَا فِيمَا يَحْضُرُهُ الْمُسْلِمُونَ ، وَلَا
نُخْرِجَ صَلِيبِنَا وَلَا كِتَابَنَا فِي سُوقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا نُخْرِجَ بَاغُوتًا ^(٤) وَلَا شَعَانِينَ ^(٥) ، وَلَا
نَرْفَعَ أَصْوَاتَنَا مَعَ أَمْوَاتِنَا ، وَلَا نُظْهِرَ النَّيْرَانَ مَعَهُمْ فِي أَسْوَاقِ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا نُجَاوِرَهُمْ
بِالْخَنَازِيرِ ، وَلَا تَبِيعَ الْخُمُورَ ، وَلَا نُظْهِرَ شِرْكًا ، وَلَا تُرْغَبَ فِي دِينِنَا ، وَلَا نَدْعُو إِلَيْهِ أَحَدًا ،
وَلَا نَتَّخِذَ شَيْئًا مِنَ الرَّقِيقِ الَّذِينَ جَرَتْ عَلَيْهِمْ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ لَا نَمْنَعَ أَحَدًا مِنْ
أَقْرَبَائِنَا إِذَا أَرَادَ الدُّخُولَ فِي الْإِسْلَامِ ، وَأَنْ نَلْزِمَ زَيْنًا حَيْثُمَا كُنَّا ، وَأَنْ لَا نَتَّشِبَهُ بِالْمُسْلِمِينَ فِي
لُبْسٍ قَلَنْسُوَةٍ وَلَا عِمَامَةٍ وَلَا نَعْلَيْنِ ، وَلَا فَرْقِ شَعَرٍ ، وَلَا فِي مَوَاقِبِهِمْ ، وَلَا نَتَكَلَّمَ
بِكَلَامِهِمْ ، وَأَنْ لَا تَتَكَنَّى بِكُنَاهُمْ ، وَأَنْ نَعْزُرَ مَقَادِمَ رُعُوسِنَا ، وَلَا نَفْرِقَ نَوَاصِينَا ، وَنَشُدَّ
الرِّزَانِيرَ عَلَى أَوْسَاطِنَا ، وَلَا نَنْقُشَ خَوَاتِيمَنَا بِالْعَرَبِيَّةِ ، وَلَا نُرْكَبَ السُّرُوجَ ، وَلَا نَتَّخِذَ شَيْئًا
مِنَ السَّلَاحِ ، وَلَا نَحْمِلَهُ ، وَلَا نَتَقَلَّدَ السِّيُوفَ ، وَأَنْ نُوقِّرَ الْمُسْلِمِينَ فِي مَجَالِسِهِمْ ،
وَنُرْشِدَ الطَّرِيقَ ، وَنُقُومَ لَهُمْ عَنِ الْمَجَالِسِ إِذَا أَرَادُوا الْمَجَالِسَ ، وَلَا نَطَّلِعَ عَلَيْهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَلَا
نُعَلِّمَ أَوْلَادَنَا الْقُرْآنَ ، وَلَا يُشَارِكَ أَحَدٌ مِنَّا مُسْلِمًا فِي تِجَارَةٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِلَى الْمُسْلِمِ أَمْرٌ

(١) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « قَدِمْنَا » وَفِي م : « قَدِمْنَا مِنْ » .

(٢) فِي النُّسخ : « قَلَايَةٌ » . وَالمُثَبَّتُ مِنْ سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ . وَالْقَلَايَةُ : شِبْهُ صَوْمَعَةٍ تَكُونُ فِي كَنِيسَةِ النَّصَارَى . تَاجُ الْعُرُوسِ
(ق ل ي) .

(٣) فِي ب : « مَنَازِلُهَا » .

(٤) الْبَاغُوتُ : اسْتِسْقَاءُ النَّصَارَى .

(٥) الشَّعَانِينُ : عِيدُ لِلنَّصَارَى يَقَعُ يَوْمَ الْأَحَدِ السَّابِقِ لِعِيدِ الْفَصْحِ .

التَّجَارَةِ ، وَأَنْ تُضَيَّفَ كُلُّ مُسْلِمٍ عَابِرٍ سَبِيلِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَتُطْعِمَهُ مِنْ أَوْسَطِ مَا نَجِدُ ،
ضَمَنًا ذَلِكَ عَلَى أَنْفُسِنَا ، وَذَرَارِينَا ، وَأَزْوَاجِنَا ، وَمَسَاكِينِنَا ، وَإِنْ نَحْنُ غَيْرُنَا أَوْ تَخَالَفْنَا عَمَّا
شَرَطْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا ، وَقَبَلْنَا الْأَمَانَ عَلَيْهِ ، فَلَا ذِمَّةَ لَنَا ، وَقَدْ حَلَّ لَكَ مِنَّا مَا يَحِلُّ لِأَهْلِ الْمُعَانَدَةِ
وَالشَّقَاقِ . فَكَتَبَ بِذَلِكَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
ظ ٩٦/١٠ فَكَتَبَ لَهُمْ عُمَرُ : أَنْ أَمْضِ لَهُمْ مَا سَأَلُوهُ ، / وَالْحَقُّ فِيهِ حَرْفَيْنِ ، اشْتَرَطْنَا أَنْ^(٦) عَلَيْهِمْ مَعَ مَا
شَرَطُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنْ لَا يَشْتَرُوا مِنْ سَبَايَاَنَا شَيْئًا ، وَمَنْ ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا ، فَقَدْ خَلَعَ
عَهْدَهُ . فَأَنْفَذَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنَمٍ ذَلِكَ ، وَأَقَرَّ مَنْ أَقَامَ مِنَ الرُّومِ فِي مَدَائِنِ الشَّامِ عَلَى هَذَا
الشَّرْطِ^(٧) . فَهَذِهِ جُمْلَةُ شُرُوطِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَإِذَا صُولُحُوا عَلَيْهَا ، ثُمَّ نَقَضَ
بَعْضُهُمْ شَيْئًا مِنْهَا ، فظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرْقِيِّ أَنَّ عَهْدَهُ يَنْتَقِضُ بِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ مَا رَوَيْنَاهُ ؛
لِقَوْلِهِمْ فِي الْكِتَابِ : إِنْ نَحْنُ خَالَفْنَا ، فَقَدْ حَلَّ لَكَ مِنَّا مَا يَحِلُّ لَكَ مِنْ أَهْلِ الْمُعَانَدَةِ
وَالشَّقَاقِ . وَقَالَ عُمَرُ : مَنْ^(٨) ضَرَبَ مُسْلِمًا عَمْدًا ، فَقَدْ خَلَعَ عَهْدَهُ . وَلَئِنَّهُ عَقْدٌ بِشَرِطِ
فَمَتَى لَمْ يُوجَدِ الشَّرْطُ ، زَالَ حُكْمُ الْعَقْدِ ، كَمَا لَوْ امْتَنَعَ مِنَ التَّزَامِ الْأَحْكَامِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ،
وَالشَّرِيفُ أَبُو جَعْفَرٍ ، أَنَّ الشَّرْطَ^(٩) قِسْمَانِ ؛ أَحَدُهُمَا يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ بِمُخَالَفَتِهِ ، وَهُوَ
أَحَدُ عَشَرَ شَيْئًا ؛ الْامْتِنَاعُ مِنْ بَذْلِ الْجِزْيَةِ ، وَجَرَى أَحْكَامُنَا عَلَيْهِمْ إِذَا حَكَمَ بِهَا حَاكِمٌ ،
وَالاجْتِمَاعُ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ ، وَالزَّيْ بِمُسْلِمَةٍ ، وَإِصَابَتُهَا بِاسْمِ نِكَاحٍ ، وَفَتْنُ مُسْلِمٍ عَنْ
دِينِهِ ، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ عَلَيْهِ ، وَقَتْلُهُ ، وَإِيوَاءُ جَاسُوسِ الْمَشْرِكِينَ ، وَالْمُعَاوَنَةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ
بِدَلَالَةِ الْمَشْرِكِينَ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ أَوْ مُكَاتَبَتِهِمْ ، وَذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَوْ كِتَابَهُ أَوْ دِينَهُ أَوْ رَسُولَهُ
بِسُوءٍ ، فَالْخَصْلَتَانِ الْأُولَيَانِ يَنْتَقِضُ الْعَهْدُ بِهِمَا بِلَا خِلَافٍ فِي الْمَذْهَبِ . وَهُوَ مَذْهَبُ
الشَّافِعِيِّ . وَفِي مَعْنَاهُمَا قِتَالُهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ مُنْفَرِدِينَ أَوْ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ الْأَمَانِ
يَقْتَضِي ذَلِكَ ، فَإِذَا فَعَلُوهُ نَقَضُوا الْأَمَانَ ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَاتَلُونَا^(١٠) ، لَزِمْنَا قِتَالَهُمْ ، وَذَلِكَ ضِدُّ

(٦) سقط من : م .

(٧) تقدم تخريجُه ، في صفحة ٢١٥ .

(٨) في م : « ومن » .

(٩) في ا : « المشروط » .

(١٠) في ا : « قاتلوا » .

الأمان ، وسائر الخصال فيها روايتان ؛ إحداهما^(١١) ، أن العهد ينتقض بها ، سواء شرط عليهم ذلك أو لم يُشترط^(١٢) . ومذهب^(١٣) الشافعي قريب من هذا . إلا أن ما لم يُشترط^(١٤) عليهم ، لا ينتقض العهد بتركه ، ما خلا الخصال الثلاث^(١٥) الأولى ، فإنه يتعين شرطها ، وينتقض العهد بتركها بكل حال . وقال أبو حنيفة : لا ينتقض العهد إلا بالامتناع من الإمام / على وجه^(١٦) يتعذر معه أخذ الجزية منهم . ولنا ، مع ما ذكرناه ، ما روى أن عمر رُفِعَ إليه رجل قد أراد استكره امرأة مسلمة^(١٧) على الزنى^(١٨) ، فقال : ما على هذا صالحناكم . وأمر به فضلب في بيت المقدس^(١٩) . ولأن فيه ضرراً على المسلمين ، فأشبه الامتناع من بذل الجزية . وكل موضع قلنا : لا ينتقض عهده . فإنه إن فعل ما فيه حد أقيم عليه حده أو قصاصه ، وإن لم يوجب حداً ، عزر ، ويُفعل به ما ينكف به أمثاله عن فعله . فإن أراد أحد منهم فعل ذلك كف عنه ، فإن مانع بالقتال نُقض عهده . ومن حكّمنا بنقض عهده منهم ، خيّر الإمام فيه بين^(٢٠) أربعة أشياء^(٢١) : القتل ، والاسترقاق ، والفداء ، والمن ، كالأسير الحربى ؛ لأنه كافر قد رنا عليه في دارنا بغير عهد ولا عقد ، ولا شبهة ذلك ، فأشبه اللص الحربى . ويختص ذلك به دون ذريته ؛ لأن النقص إنما وجد منه دونهم ، فاختص به ، كما لو أتى ما يوجب حداً أو تعزيراً .

فصل : أمصار المسلمين على ثلاثة أقسام ؛ أحدها ، ما مصره المسلمون ، كالبصرة والكوفة وبغداد وواسط ، فلا يجوز فيه إحداث كنيسة ولا بيع ولا مجتمعة لصلاتهم ، ولا

(١١) في ١ ، ب ، م : « أحدهما » .

(١٢) في ب ، م : « يشترطوا » .

(١٣) في م : « وظاهر مذهب » .

(١٤) في ١ ، م : « يشترط » .

(١٥) في م : « ثلاث » .

(١٦) في م زيادة : « لا » .

(١٧-١٨) سقط من : الأصل .

(١٨) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب المعاهد يغدر بالمسلم ، من كتاب أهل الكتابين . المصنف ٣٦٣/١٠ ، ٣٦٤ .

وابن أبي شيبة ، في : باب في الذمي يستكره المسلمة على نفسها ، من كتاب الحدود . المصنف ٩٦/١٠ ، ٩٧ .

(١٩-٢٠) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

يجوزُ صلُّهم على ذلك ، بدليل ما روى عن عكرمة ، قال : قال ابن عباس : أيما مصرٍ مَصْرَتُهُ العربُ ، فليس للعجم أن يئنوا فيه بيعةً ، ولا يضربوا فيه ناقوسًا ، ولا يشربوا فيه خمرًا ، ولا يتخذوا فيه خنزيرًا . رواه الإمام أحمد^(٢٠) ، واحتج به . ولأن هذا البلد ملكٌ للمسلمين ، فلا يجوز أن يئنوا فيه مجامع للكفر . وما وجد في هذه البلاد من البيع والكنائس ، مثل كنيسة الروم في بغداد ، فهذه كانت في قري أهل الذمة ، فأقرت على ما كانت عليه . القسم الثاني ، ما فتحه المسلمون عنوةً ، فلا يجوز إحداث شيء من ذلك فيه ؛ لأنها صارت ملكًا للمسلمين ، وما كان فيه من ذلك ففيه وجهان ؛ أحدهما ، يجب هدمه ، وتحريمُ تَبْقِيَتِهِ ؛ لأنها بلادٌ مملوكةٌ للمسلمين ، فلم يَجُزْ أن تكون فيها بيعةً ، كالبلاد التي اختطها المسلمون . والثاني ، يجوز ؛ لأن في حديث ابن عباس : أيما مصرٍ مَصْرَتُهُ العجمُ ، ففتح الله على العرب ، فنزلوه ، فإن للعجم ما في عهدهم . ولأن الصحابة ، رضى الله عنهم ، فتحوا كثيرًا من البلاد عنوةً ، فلم يهدموا شيئًا من الكنائس . ويشهد لصحة هذا ، وجود الكنائس والبيع في البلاد التي فتحت عنوةً ، ومعلوم أنها ما أُحدثت ، فليزَم أن تكون موجودةً فأبقيت . وقد كتب عمرُ بن عبد العزيز ، رضى الله عنه ، إلى عماله ، أن لا يهدموا بيعةً ولا كنيسةً ولا بيتَ نارٍ . ولأن الإجماع قد حصل على ذلك ، فإنها موجودةٌ في بلاد^(٢١) المسلمين من غير تكبير . القسم الثالث ، ما فتح صلحًا ، وهو نوعان ؛ أحدهما ، أن يُصالحهم على أن الأرض لهم ، ولنا الخراج عنها ، فلهم إحداث ما يختارون^(٢٢) فيها ؛ لأن الدار لهم . والثاني ، أن يُصالحهم على أن الدار للمسلمين ، ويؤدون^(٢٣) الجزية إلينا ، فالحكم في البيع والكنائس على ما يقع عليه الصلح معهم ، من إحداث ذلك ، وعمارته ؛ لأنه إذا جاز أن يقع الصلح معهم على أن الكل لهم ، جاز أن

(٢٠) وأخرجه البيهقي ، في : باب لا تهدم لهم كنيسة ولا بيعة ... ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٢/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب هدم كنائسهم وهل يضربون بناقوس ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٦٠/٦ .

(٢١) في الأصل : « بلد » .

(٢٢) في م : « يحتاجون » .

(٢٣) أى : « وهم يؤدون » .

يُصَالِحُوا عَلَى أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْبَلَدِ لَهُمْ ، وَيَكُونُ^(٢٤) مَوْضِعُ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ مُعَيَّنًا^(٢٥) والأولى أَنْ يُصَالِحَهُمْ عَلَى مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَيَشْتَرِطَ عَلَيْهِمُ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ فِي كِتَابِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ ، أَنْ لَا يُحْدِثُوا بَيْعَةً ، وَلَا كَنِيسَةً ، وَلَا صَوْمَعَةً رَاهِبٍ ، وَلَا قَلَايَةً . وَإِنْ وَقَعَ الصُّلْحُ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ ، حُمِلَ عَلَى^(٢٦) مَا وَقَعَ عَلَيْهِ صُلْحُ عُمَرَ ، وَأُخِذُوا بِشُرُوطِهِ . فَأَمَّا الَّذِينَ صَالَحَهُمْ عُمَرُ ، وَعَقَدَ مَعَهُمُ الدِّمَةَ ، فَهُمْ عَلَى مَا فِي كِتَابِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ ، مَا أَخُوذُونَ بِشُرُوطِهِ كُلِّهَا ، وَمَا وَجَدَ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكِنَائِسِ وَالْبَيْعِ ، فَهِيَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي زَمَنِ فَاتِحِهَا وَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ قُلْنَا : يَجُوزُ إِقْرَارُهَا . لَمْ يَجْزُ هَدْمُهَا ، وَلَهُمْ رَمٌّ مَا تَشَعَّتْ مِنْهَا / ، وَإِصْلَاحُهَا ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى خَرَابِهَا وَذَهَابِهَا ، فَجَرَى مَجْرَى هَدْمِهَا . وَإِنْ وَقَعَتْ كُلُّهَا ، لَمْ يَجْزُ بِنَاؤُهَا . وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ لَمَّا اسْتَهْدَمَ ، فَأَشْبَهَ بِنَاءَ بَعْضِهَا إِذَا انْهَدَمَ ، وَرَمٌّ شَعَثُهَا ، وَلِأَنَّ اسْتِدَامَتَهَا جَائِزَةٌ ، وَبِنَاؤُهَا كَاسْتِدَامَتِهَا . وَحَمَلَ الْخَلَّالُ قَوْلَ أَحْمَدَ : لَهُمْ أَنْ يَبْنُوا مَا انْهَدَمَ مِنْهَا . أَيْ إِذَا انْهَدَمَ بَعْضُهَا ، وَمَنْعُهُ مِنْ بِنَاءِ مَا انْهَدَمَ ، عَلَى^(٢٧) مَا إِذَا^(٢٨) انْهَدَمَتْ كُلُّهَا ، فَجَمَعَ بَيْنَ الرَّوَّائِيَتَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ فِي كِتَابِ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ لَعِيَاضِ^(٢٩) بْنِ غَنْمٍ : وَلَا تُجَدِّدُ مَا خَرِبَ مِنْ كِنَائِسِنَا . وَرَوَى كَثِيرٌ مِنْ مُرَّةٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُبْنَى الْكَنِيسَةُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَلَا يُجَدَّدُ مَا خَرِبَ مِنْهَا »^(٣٠) . وَلِأَنَّ هَذَا بِنَاءُ كَنِيسَةٍ^(٣١) فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَجْزَ ، كَمَا لَوْ ابْتَدِئَ بِنَاؤُهَا . وَفَارَقَ رَمٌّ^(٣٢) مَا تَشَعَّتْ^(٣٣) ؛ فَإِنَّهُ إِبْقَاءٌ وَاسْتِدَامَةٌ ، وَهَذَا الْإِحْدَاثُ .

(٢٤) فِي مِيزَانِ : « مَعَهُمْ » .

(٢٥) فِي مِ : « مَعْنَى » خَطَأً .

(٢٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، مِ .

(٢٧-٢٨) فِي مِ : « إِذَا مَا » .

(٢٨) كَذَا فِي النُّسخِ . وَسَبَقَ « عَبْدِ الرَّحْمَنِ » فِي صَفْحَةِ ٢٣٧ . وَعِيَاضُ يَرُدُّ ذِكْرَهُ فِي الْجَزِيرَةِ أَيْضًا ، وَلَكِنْ فِي غَيْرِ هَذَا

الْمَوْضِعِ . انْظُرْ : الْأَمْوَالُ ٤٣ . وَخَبَرُ عِيَاضِ بْنِ غَنْمٍ مَعَ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ ، فِي : تَارِيخِ الطَّبَرِيِّ ٤/ ٥٣-٥٥ .

(٢٩) ذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ ، فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ ١/ ٨٨٠ . وَعَزَاهُ إِلَى الدَّيْلَمِيِّ وَابْنِ عَسَاكِرَ .

(٣٠) فِي بِ : « لَكَنِيسَةٍ » .

(٣١-٣٢) فِي مِ : « شَعَثُهَا » .

فصل : وَمَنْ اسْتَحْدَثَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِنَاءً ، لَمْ يُجْزَلْهُ مَنْعُهُ حَتَّى يَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْمُجَاوِرِينَ لَهُ ؛ لَمَّا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى » ^(٣٢) . وَلَأنَّ فِي ذَلِكَ رُبَّةً عَلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَأَهْلُ الذِّمَّةِ مَمْنُوعُونَ مِنْ ذَلِكَ ، وَلِهَذَا يُمْنَعُونَ مِنْ صُدُورِ الْمَجَالِسِ ، وَيُلْجَأُونَ إِلَى أَضْيَاقِ الطُّرُقِ . وَلَا يُمْنَعُ مِنْ تَعْلِيَةِ بِنَائِهِ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمُجَاوِرٍ لَهُ ؛ لِأَنَّ عُلوَّهَا إِنَّمَا يَكُونُ ضَرَرًا عَلَى الْمُجَاوِرِ لَهَا ، دُونَ غَيْرِهِ . وَفِي جَوَازِ مُسَاوَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُسْتَطِيلٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَالثَّانِي ، الْمَنْعُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى » . وَلَا تُهْمُ مِنْعُوا مِنْ مُسَاوَاةِ الْمُسْلِمِينَ فِي لِبَاسِهِمْ وَشُعُورِهِمْ وَرُكُوبِهِمْ ، كَذَلِكَ فِي بِنَائِهِمْ . فَإِنْ كَانَ لِلذِّمِّيِّ دَارٌ عَالِيَةٌ ، فَمَلِكُ الْمُسْلِمِ دَارًا / إِلَى جَانِبِهَا ، أَوْ بَنَى الْمُسْلِمُ إِلَى جَانِبِ دَارِ ذِمِّيٍّ دَارًا دُونَهَا ، أَوْ اشْتَرَى ذِمِّيٌّ دَارًا عَالِيَةً لِمُسْلِمٍ ، فَلَهُ سُكْنَى دَارِهِ ، وَلَا يُلْزَمُهُ هَدْمُهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا . فَإِنْ انْهَدَمَتْ دَارُهُ الْعَالِيَةُ ، ثُمَّ جَدَّدَ بِنَاءَهَا ^(٣٣) ، لَمْ يُجْزَلْهُ تَعْلِيَّتُهُ عَلَى بِنَاءِ الْمُسْلِمِينَ . وَإِنْ انْهَدَمَ مَا عَلَا مِنْهَا ، لَمْ تَكُنْ لَهُ إِعَادَتُهُ . وَإِنْ تَشَعَّتْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَمْ يَنْهَدَمْ ، فَلَهُ رَمُّهُ وَإِصْلَاحُهُ ؛ لِأَنَّهُ مَلِكٌ اسْتَدَامَتْهُ ، فَمَلِكٌ رَمَّ شَعْتَهُ ، كَالْكَنِيسَةِ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ سُكْنَى الْحِجَازِ . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . إِلَّا أَنْ مَالِكًا قَالَ : أَرَى أَنْ يُجْلَوْا مِنْ أَرْضِ الْعَرَبِ كُلِّهَا ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا يَجْتَمِعُ ذِينَانٍ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ » ^(٣٤) . وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٣٥) ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عُمَرَ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ

(٣٢) أخرجه البخاري تعليقا ، في : باب إذا أسلم الصبي فمات ... ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١١٧/٢ . والبيهقي موصولا ، في : باب ذكر بعض من صار مسلما بإسلام أبيه ، من كتاب اللقطة . السنن الكبرى ٢٠٥/٦ .

(٣٣) في الأصل ، ١ : « بناؤه » .

(٣٤) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة ، من كتاب الجامع . الموطأ ٨٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٧٥/٦ .

(٣٥) في : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٤٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، من أبواب السير . عارضة الأحمدي ١٠٧/٧ ، ١٠٨ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٨٨/٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩/١ ، ٣٢ ، ٣٤٥/٣ .

الله ﷺ يقول : « لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا » . قال الترمذی : هذا حديث حسن صحيح . وعن ابن عباس ، قال : أوصى رسول الله ﷺ بثلاثة أشياء ، قال : « أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُمْ أَجِيزُهُمْ » . وسكت عن الثالث . رواه أبو داود^(٣٦) . وجزيرة العرب ما بين الوادي إلى أقصى اليمن . قاله سعيد بن عبد العزيز . وقال الأصمعي وأبو عبيد : هي من ريف العراق إلى عدن طولاً ، ومن تهامة وما وراءها إلى أطراف الشام عرضاً . وقال أبو عبيد : هي من حفر أبي موسى^(٣٧) إلى اليمن طولاً ، ومن رمل يبرين^(٣٨) إلى منقطع السماوة^(٣٩) عرضاً . قال الخليل : إنما قيل لها جزيرة^(٤٠) ؛ لأن بحر الحبش^(٤١) وبحر فارس والفرات قد أحاطت بها ، ونُسبت إلى العرب ، لأنها أرضها ومسكنها ومعديتها . وقال أحمد : جزيرة العرب المدينة وما والاها . يعني أن المنوع من سكنى الكفار به^(٤٢) المدينة وما والاها ، وهو مكة واليمامة وخيبر والينبع وفدك ومخاليفها ، وما والاها . وهذا قول الشافعي ؛ لأنهم لم يجلبوا من تيماء^(٤٣) ، ولا من اليمن . وقد روى عن أبي عبيد بن الجراح ، أنه قال : إن آخر ما تكلم به النبي ﷺ . أن^(٤٤) قال : « أَخْرِجُوا الْيَهُودَ مِنَ الْحِجَازِ »^(٤٥) . فأما إخراج أهل نجران منه ، فلأن النبي ﷺ صالحهم على ترك الربا ، فنقضوا

(٣٦) في : الباب السابق .

كما أخرجه البخاري ، في : باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ، من كتاب الجزية . صحيح البخاري ١٢١/٤ .

ومسلم ، في : باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه ، من كتاب الوصية . صحيح مسلم ١٢٥٨/٣ .

(٣٧) حفر أبي موسى : ركايا أحفرها أبو موسى الأشعري على جادة البصرة إلى مكة . معجم البلدان ٢٩٤/٢ .

(٣٨) يبرين : رمل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حجر اليمامة . معجم البلدان ١٠٠٥/٤ .

(٣٩) بادية السماوة : بين الكوفة والشام . انظر : معجم البلدان ١٣١/٣ .

(٤٠) في ١ ، ب زيادة : « العرب » .

(٤١) في النسخ : « الجيش » تصحيف . وبحر الحبش هو بحر القلزم ، ويعرف اليوم بالبحر الأحمر .

(٤٢) سقط من : ا ، ب ، م .

(٤٣) تيماء : بليد في أطراف الشام ، بين الشام ووادي القرى . معجم البلدان ٩٠٧/١ .

(٤٤) في م : « أنه » .

(٤٥) أخرجه الدارمي ، في : باب إخراج المشركين من جزيرة العرب ، من كتاب السير . سنن الدارمي ٢٣٣/٢ .

والبخاري ، في : التاريخ الكبير ٥٧/٤ .

عَهْدَهُ^(٤٦) . فكأن جزيرة العرب في تلك الأحاديث أُريدَ بها الحجاز ، وإنَّما سُمِّيَ حِجَازًا ، لأنَّه حَجَزَ بين تِهَامَةٍ وَنَجْدٍ . ولا يُمنَعون أيضًا من أطراف الحجاز ، كَتَيْمَاءَ وَفَيْدٍ^(٤٧) ونحوهما ؛ لأنَّ عمرَ لم يَمْنَعْهُم من ذلك .

فصل : ويجوزُ لهم دخولُ الحجازِ للتَّجَارَةِ ؛ لأنَّ النَّصارَى كانوا يَتَجَرَّون إلى المدينة في زَمَنِ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، وأتاه شيخُ بالمدينة ، فقال : أنا الشيخُ النَّصْرَانِي ، وإنَّ عامِلَكَ عَشَرَنِي مَرَّتَيْنِ . فقال عمرُ : وأنا الشيخُ الْحَنِيفُ^(٤٨) . وَكُتِبَ لَهُ عمرُ ، أن لا يُعَشِّرُوا^(٤٩) في السَّنَةِ إِلَّا مَرَّةً^(٥٠) . وَلَا يَأْذَنُ لَهُم في الإقامَةِ أَكْثَرَ من ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ - على ما رَوَى عن عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - ثُمَّ يَنْتَقِلُ عَنْهُ . وقال القاضي : يُقِيمُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ حَدَّ مَا يَتِمُّ الْمَسَافِرُ الصَّلَاةَ . وَالْحُكْمُ في دُخُولِهِم إلى الحجازِ في اعتِبارِ الإِذْنِ ، كَالْحُكْمِ في دُخُولِ أَهْلِ الْحَرْبِ دَارَ الْإِسْلَامِ . وإذا مَرَضَ بِالْحِجَازِ ، جازَتْ لَهُ الإِقامَةُ ، لأنَّه يَشُقُّ الْإِنتِقَالَ على المريضِ ، وَتَجُوزُ الإِقامَةُ لِمَنْ يُمَرِّضُهُ ؛ لأنَّه لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ . وإنَّ كانَ لَهُ دَيْنٌ على أَحَدٍ^(٥١) ، وَكانَ حَالًا ، أَجْبَرَ غَرِيمُهُ على وَفَائِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ وَفَاؤُهُ لِمَطْلٍ ، أَوْ تَغَيَّبَ عَنْهُ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُمَكِّنَ مِنَ الإِقامَةِ ، لِيَسْتَوْفِيَ دَيْنَهُ ؛ لأنَّ التَّعَدُّى من غَيْرِهِ ، وَفي إِخْرَاجِهِ ذَهَابَ مَالِهِ . وإنَّ كانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا ، لم يُمَكِّنْ مِنَ الإِقامَةِ ، وَيُوكَّلُ مَنْ يَسْتَوْفِيهِ لَهُ ؛ لأنَّ التَّفْرِيطَ مِنْهُ . وإنَّ دَعَتِ الْحَاجَةُ إلى الإِقامَةِ لِيَبِيعَ بِضَاعَتَهُ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَجُوزَ ؛ لأنَّ في تَكْلِيفِهِ تَرْكُهَا أَوْ حَمْلُهَا مَعَهُ ضِياعَ مَالِهِ ، وَذلك مِمَّا يَمْنَعُ مِنَ الدُّخُولِ بِالْبِضَائِعِ إلى الحجازِ ، فَتَقَوَتْ مَصْلَحَتُهُمْ ، وَتَلَحُّقُهُم الْمَضَرَّةُ ، بِانْقِطَاعِ / الْجَلْبِ عَنْهُمْ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُمْنَعَ مِنَ الإِقامَةِ ؛ لأنَّ لَهُ مِنَ الإِقامَةِ بُدًّا . فَإِنْ أَرَادَ الْإِنتِقَالَ إلى مَكَانٍ آخَرَ مِنَ الْحِجَازِ ، جازَ ، وَيُقِيمُ فِيهِ أَيْضًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَرْبَعَةً ، على^(٥٢) الْخِلَافِ فِيهِ ، وَكَذلك إِذَا انْتَقَلَ مِنْهُ إلى مَكَانٍ آخَرَ ،

٩٩/١٠ ظ

(٤٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في أخذ الجزية ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٤٩/٢ .

(٤٧) فيد : بليدة في نصف طريق مكة من الكوفة . معجم البلدان ٩٢٧/٣ .

(٤٨) في ١ : « الحنفي » .

(٤٩) في ١ : « يعشر » .

(٥٠) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٣٠ .

(٥١) في ب : « غريم » .

(٥٢) سقط من : م .

جاز ، ولو حصلت الإقامة في جميع شهرًا . وإذا مات بالحجاز دُفِنَ به ؛ لأنه يشقُّ نقله ، وإذا جازت الإقامة للمريض ، فدفن الميت أولى .

فصل : فأمَّا الحرم ، فليس لهم دخوله بحال . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : لهم دخوله كالحجاز كله ، ولا يستوطنون به ، ولهم دخول الكعبة ، والمنع^(٥٣) من الاستيطان لا يمنع الدخول والتصرُّف ، كالحجاز . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا ﴾^(٥٤) . والمراد به الحرم ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً ﴾^(٥٥) يريد : ضررًا بتأخير الجلب عن الحرم دون المسجد . ويجوز تسمية الحرم المسجد الحرام ، بدليل قول الله تعالى : ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى ﴾^(٥٦) . وإنما أسرى به من بيت أم هانئ من خارج المسجد . ويُخالف الحجاز ، لأن الله تعالى منع منه^(٥٧) مع إذنه في الحجاز ، فإن هذه الآية نزلت واليهود بخيبر والمدينة وغيرهما من الحجاز ، ولم يُمنعوا من الإقامة به ، وأوَّل مَنْ أَجْلَاهُمْ عمر ، رضي الله عنه^(٥٨) . ولأن الحرم أشرف ، لتعلق النسك به ، ويحرم^(٥٩) صيده وشجره والمُلتجئ إليه ، فلا يقاس غيره^(٦٠) عليه . فإن أراد كافر الدخول إليه ، مُنع منه . فإن كانت معه ميرة أو تجارة ، خرَّج إليه من يشتري منه ، ولم يترك هو يدخل . وإن كان رسولاً إلى إمام بالحرم ، خرَّج إليه مَنْ يسمع رسالته ، ويبلغها إياه . فإن قال : لا بُدَّ لي من لقاء الإمام ، وكانت المصلحة في ذلك ، خرَّج إليه الإمام ، ولم يأذن له في الدخول ، فإن دخل الحرم عالماً بالمنع ، عَزَّرَ ، وإن دخل جاهلاً ، نُهِىَ وهُدِّدَ . فإن مرض بالحرم^(٦١) أو مات / ، أُخْرِجَ ولم يُدفن به ؛ لأنَّ حرمة

١٠٠/١٠

(٥٣) في الأصل : « وليس المنع » .

(٥٤) سورة التوبة ٢٨ .

(٥٥) سورة الإسراء ١ .

(٥٦) سقط من : ب .

(٥٧) أخرجه الإمام مالك ، في : باب في إجماع اليهود من المدينة ، من كتاب الجامع . الموطأ ٨٩٣/٢ . والبيهقي ، في : باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٨/٩ . وعبد الرزاق ، في : باب إجماع اليهود من المدينة ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ٥٥/٦ ، ٥٦ .

(٥٨) في ١ ، ب : « وتحريم » .

(٥٩) سقط من : م .

الحَرَمُ أَعْظَمُ . وَيُفَارِقُ الْحِجَازَ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ دُخُولَهُ إِلَى الْحَرَمِ حَرَامٌ ، وَإِقَامَتُهُ بِهِ حَرَامٌ ، بِخِلَافِ الْحِجَازِ . وَالثَّانِي ، أَنَّ خُرُوجَهُ مِنَ الْحَرَمِ سَهْلٌ مُمَكِّنٌ ، لِقُرْبِ الْحِلِّ مِنْهُ ، وَخُرُوجُهُ مِنَ الْحِجَازِ فِي مَرَضِهِ صَعْبٌ مُمْتَنِعٌ . وَإِنْ دُفِنَ ، نُبِشَ وَأُخْرِجَ ، إِلَّا أَنْ يَصْعَبَ إِخْرَاجُهُ ؛ لَتَنِيهِ وَتَقَطُّعِهِ . وَإِنْ صَالَحَهُمُ الْإِمَامُ عَلَى دُخُولِ الْحَرَمِ بِعَوَضٍ ، فَالْصُّلْحُ بَاطِلٌ . فَإِنْ دَخَلُوا إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ ، لَمْ يُرَدَّ عَلَيْهِمُ الْعَوَضُ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ اسْتَوْفَوْا مَا صَالَحَهُمْ عَلَيْهِ . وَإِنْ وَصَلُوا إِلَى بَغْضِهِ ، أَخَذَ مِنَ الْعَوَضِ بِقَدَرِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِمْ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ مَا اسْتَوْفَوْهُ^(٦٠) لَا قِيَمَةَ لَهُ ، وَالْعَقْدُ لَمْ يُوجِبِ الْعَوَضَ ، لِكَوْنِهِ بَاطِلًا .

فصل : فَأَمَّا مَسَاجِدُ الْحِلِّ ، فَلَيْسَ لَهُمْ دُخُولُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْمُسْلِمِينَ ، لِأَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،^(٦١) بَصُرَ بِمَجُوسٍ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَقَدْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَنَزَلَ ، وَضَرَبَهُ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ بَابِ^(٦٢) كِنْدَةَ^(٦١) . فَإِنْ أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِهَا ، جَازَ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ عَلَيْهِ وَقَدْ أَهَلَ الطَّائِفَ ، فَأَنْزَلَهُمْ فِي^(٦٣) الْمَسْجِدِ قَبْلَ إِسْلَامِهِمْ^(٦٤) . وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : قَدْ كَانَ أَبُو سُفْيَانَ يَدْخُلُ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ^(٦٥) وَهُوَ عَلَى شِرْكِهِ^(٦٦) . وَقَدِمَ عُمَيْرُ^(٦٧) بْنُ وَهَبٍ ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ وَالنَّبِيُّ ﷺ فِيهِ ، لِيَفْتِكَ بِهِ ، فَرَزَقَهُ اللَّهُ الْإِسْلَامَ^(٦٨) . وَفِيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ، لَيْسَ لَهُمْ دُخُولُهُ بِحَالٍ ؛ لِأَنَّ أَبَا مُوسَى دَخَلَ عَلَى عَمْرِو مَعَهُ كِتَابٌ قَدْ كُتِبَ فِيهِ حَسَابُ عَمَلِهِ ، فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ : اذْغُ الَّذِي كَتَبَهُ لِيَقْرَأَهُ . قَالَ : إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ . قَالَ : وَلِمَ^(٦٩) لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ^(٦٩) ؟ قَالَ : إِنَّهُ نَصْرَانِيٌّ^(٧٠) . وَهَذَا اتِّفَاقٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ^(٦٩) ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شُهْرَةِ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ ،

(٦٠) في ١ ، ب : « استوفوا » .

(٦١-٦٢) سقط من : ١ ، ب . وأثر على هذا لم نجده .

(٦٢) في م : « أبواب » .

(٦٣) في م : « من » .

(٦٤) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في خبر الطائف ، من كتاب الخراج والفتى والإمارة . سنن أبي داود ١٤٦/٢ .

(٦٥) في ١ : « الحديبية » . خطأ .

(٦٦) ورد الخبر في سيرة ابن هشام ٣٩٧/٢ .

(٦٧) في ب : « عمر » .

(٦٨) ذكره ابن هشام ، في السيرة ٦٦٢/١ .

(٦٩-٦٩) سقط من : م .

(٧٠) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يدخلون مسجدا بغير إذن ، من كتاب الجزية ، وفي : باب لا ينبغي للقاضي ولا للوالي

أن يتخذ قاضيا ذميا ، من كتاب آداب القاضي . السنن الكبرى ٢٠٤/٩ ، ١٢٧/١٠ .

وَتَقَرَّرِهِ عِنْدَهُمْ . وَلَأنَّ حَدَثَ الْجَنَائِةِ وَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ يَمْنَعُ الْمُقَامَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَحَدَّثَ الشَّرِّكَ أَوَّلَى .

فصل : والمأخوذ في أحكام الذمة ينقسم خمسة أقسام ؛ أحدها ، ما لا يتم العقد إلا بذكره ، وهو شيئان ؛ التزام الجزية ، وجريان أحكامنا عليهم . فإن أخل بذكر واحد منهما ، لم يصح العقد . وفي معناهما ترك قتال المسلمين ، فإنه وإن لم يذكر لفظه ، فذكر المعاهدة يقتضيه . القسم الثاني ، ما فيه ضرر على المسلمين في أنفسهم ، وهو ثمانى خصال ، ذكرناها فيما تقدم^(٧١) . القسم الثالث ، ما فيه غضاضة على المسلمين ، وهو ذكر ربهم أو كتابهم أو دينهم أو رسولهم بسوء . القسم الرابع ، ما فيه إظهار منكر ، وهو خمسة أشياء ؛ إحداث البيع والكنايس ونحوها ، ورفع أصواتهم بكتبهم بين المسلمين ، وإظهار الخمر^(٧٢) والخنزير ، والضرب بالنواقيس ، وتعليق البنيان على أئمة المسلمين ، وإقامة بالحجاز ، ودخول الحرم ، فليزهم الكف عنه ، سواء شرط عليهم أو لم يشرط ، في جميع ما في هذه الأقسام الثلاثة . القسم الخامس ، التميز على المسلمين في أربعة أشياء ؛ لباسهم ، وشعورهم ، وركوبهم ، وكنائهم . أما لباسهم ، فهو أن يلبسوا ثوبا يخالف لونه لون سائر الثياب ، فعادة اليهود العسلي ، وعادة النصارى الأذكن ، وهو الفاخيتي ، ويكون هذا في^(٧٣) ثوب واحد ، لا في جميعها ، ليقع الفرق ، ويضيف إلى هذا شد الزنار فوق ثوبه^(٧٤) ، إن كان نصرانيا ، أو علامة أخرى إن لم يكن نصرانيا ، كخرقة يجعلها في عمامته أو قلنسوته ، يخالف لونها لونها ، ويختم في رقبته خاتم رصاص أو حديد أو جلجل ؛ ليفرق بينه وبين المسلمين في الحمام ، ويلبس نساوهم ثوبا ملونا ، ويشد الزنار تحت ثيابهم ، ويختم في رقبته . ولا يمنعون لبس فاخر الثياب ، ولا العمام ، ولا الطيلسان ؛ لأن التمييز حصل بالغيار والزنار . وأما الشعور ، فإنهم يخذفون مقادير^(٧٥)

(٧١) في صفحة ٢٣٨ .

(٧٢) في ب : « الخمر » .

(٧٣) سقط من : ا ، ب .

(٧٤) في ا : « ثيابه » .

(٧٥) في ا : « مقادير » .

رُعُوسِهِمْ ، وَيَجْزُونَ شُعُورَهُمْ ، وَلَا يَفْرِقُونَ شُعُورَهُمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَرَّقَ شَعْرَهُ ^(٧٦) . وَأَمَّا الرُّكُوبُ ، فَلَا يَرْكَبُونَ الْخَيْلَ ؛ لِأَنَّ رُكُوبَهَا عِزٌّ ، وَلَهُمْ رُكُوبٌ مَا سِوَاهَا ، وَلَا يَرْكَبُونَ السُّرُوجَ ، وَيَرْكَبُونَ عَرَضًا ، رَجُلَاهُ إِلَى جَانِبٍ وَظَهْرُهُ إِلَى آخَرٍ ؛ لَمَا رَوَى الْخَلَّالُ ، ١٠١/١٠ . بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ عَمْرًا أَمَرَ بِجَزِّ نَوَاصِي أَهْلِ الذِّمَّةِ ، وَأَنْ يَشُدُّوا/ الْمَنَاطِقَ ، وَأَنْ يَرْكَبُوا الْأَكْفَ بِالْعَرَضِ ^(٧٧) . وَيُمْنَعُونَ تَقْلُدَ السِّیُوفِ ، وَحَمَلَ السِّلَاحِ ، وَاتَّخَاذَهُ . وَأَمَّا الْكُنَى ، فَلَا يَكْتُبُونَ ^(٧٨) بِكُنَى الْمُسْلِمِينَ ، كَأَبِي الْقَاسِمِ ، وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ ، وَأَبِي بَكْرٍ ، وَأَبِي الْحَسَنِ ، وَشَبِهَا ، وَلَا يُمْنَعُونَ الْكُنَى بِالْكُلِّيَّةِ ، فَإِنَّ أَحْمَدَ قَالَ لَطِيبُ نَصْرَانِي : يَا أَبَا إِسْحَاقَ . وَقَالَ : أَلَيْسَ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ ^(٧٩) دَخَلَ عَلَى سَعْدِ ^(٨٠) بَنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : « أَمَا تَرَى مَا يَقُولُ أَبُو الْخَبَابِ ؟ » ^(٨١) . وَقَالَ لِأُسْقُفِ نَجْرَانَ : « أَسْلِمَ أَبُو الْحَارِثِ » ^(٨٢) . وَقَالَ عَمْرٌو لِنَصْرَانِي : يَا أَبَا حَسَّانَ ، أَسْلِمَ تَسْلَمَ .

فصل : وإذا عَقَدَ معهم الذِّمَّةَ ، كَتَبَ أَسْمَاءَهُمْ ، وَأَسْمَاءَ آبَائِهِمْ ، وَعَدَدَهُمْ ، وَحُلَاهُمْ ، وَدِينَهُمْ ، فيقول : فلانُ بنُ فلانٍ الفُلَانِيُّ ، طويلٌ أو قصيرٌ أو رِيعَةٌ ، أَسْمَرٌ أو أبيضٌ ، أَدْعَجُ الْعَيْنَيْنِ ^(٨٣) ، أَقْنَى الْأَنْفِ ، مَقْرُونُ الْحَاجِبَيْنِ . وَنَحْوَ هَذَا مِنْ صِفَاتِهِمْ الَّتِي يَتَمَيَّزُ بِهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخَرِ ، وَيَجْعَلُ لِكُلِّ عَشْرَةٍ عَرِيفًا يُرَاعِي مَنْ يَبْلُغُ مِنْهُمْ أَوْ يُفِيقُ مِنْ

(٧٦) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْفَرْقِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٩/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ صِفَةِ شَعْرِهِ ﷺ ... ، مِنْ كِتَابِ الْفَضَائِلِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٨١٨/٤ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْفَرْقِ ، مِنْ كِتَابِ التَّرَجُلِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٤٠٠/٢ . وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ اتِّخَاذِ الْجُمُعَةِ وَالذَّوَائِبِ ، مِنْ كِتَابِ اللَّبَاسِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١١١٩/٢ ، ١١٢٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ السَّنَةِ فِي الشَّعْرِ ، مِنْ كِتَابِ الشَّعْرِ . الْمُوطَأُ ٩٤٨/٢ .

(٧٧) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، فِي : بَابِ الْجَزْيَةِ كَيْفَ تَجْبَى ، وَمَا يُؤْخَذُ بِهِ أَهْلُهَا مِنَ الزِّيِّ ... ، مِنْ كِتَابِ سَنَنِ الْفَيْءِ وَالْخُمْسِ وَالصَّدَقَةِ ... الْأَمْوَالِ ٥٣ .

(٧٨) فِي الْأَصْلِ ، أ ، م : « يَتَكْنَوْنَ » .

(٧٩) فِي م : « لَمَّا » .

(٨٠) فِي أ ، ب ، م : « سَعِيدٌ » . خَطَأً .

(٨١) فِي أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، لِابْنِ الْقَيْمِ ٧٦٩/٢ : « أَبُو الْخَبَابِ » .

(٨٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ هَلْ يَعَادُ الْيَهُودِي ، أَوْ يُعْرَضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ ؟ ، مِنْ كِتَابِ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ . الْمُصَنَّفِ ٣١٦/١٠ .

(٨٣) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « الْعَيْنِ » .

جُنُونٌ ، أَوْ يَقْدَمُ مِنْ غَيْبَةٍ ، أَوْ يُسَلِّمُ ، أَوْ يَمُوتُ ، أَوْ يَغِيبُ ، وَيَجِبِي جَزِيَّتَهُمْ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ أَحْوَطَ لِحِفْظِ جَزِيَّتِهِمْ .

فصل : وإِذَا مَاتَ الْإِمَامُ ، أَوْ عُزِلَ ، وَوَلِيَ غَيْرُهُ ، فَإِنْ عَرَفَ مَا عَقَدَ عَلَيْهِ عَقْدَ الذِّمَّةِ مَنْ كَانَ قَبْلَهُ ، وَكَانَ عَقْدًا صَحِيحًا ، أَقْرَهُمْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْخُلَفَاءَ أَقْرَأُوا عَقْدَ عُمَرَ ، وَلَمْ يَجِدُوا عَقْدًا سِوَاهُ ، وَلِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ مُؤَبَّدٌ . وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا ، رَدَّهُ إِلَى الصَّحَّةِ . وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ ، فَشَهِدَ بِهِ مُسْلِمَانِ ، أَوْ كَانَ أَمْرُهُ ظَاهِرًا ، عَمِلَ بِهِ . وَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ ، سَأَلَهُمْ ، فَإِنْ ادَّعَوْا الْعَهْدَ ^(٨٤) بِمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَزِيَّةً ، قَبِلَ قَوْلَهُمْ ، وَعَمِلَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ اسْتَحْلَفَهُمْ اسْتَظْهَارًا ، فَإِنْ بَانَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنََّّهُمْ نَقَضُوا مِنَ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِمْ شَيْئًا ، رَجَعَ بِمَا نَقَضُوا ، وَإِنْ قَالُوا : كُنَّا نُوَدِّي كَذَا وَكَذَا جَزِيَّةً ^(٨٥) ، وَكَذَا وَكَذَا هَدِيَّةً . اسْتَحْلَفَهُمْ بَيِّنًا وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ ^(٨٦) فِيمَا يَدْفَعُونَهُ ^(٨٧) أَنَّهُ جَزِيَّةٌ . وَاخْتَارَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعْرِفْ مَا عُوهِدُوا عَلَيْهِ ، اسْتَأْنَفَ الْعَقْدَ مَعَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْأَوَّلِ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ ، فَصَارَ كَالْمَعْدُومِ .

١٧٠١ - / مسألة ؛ قال : (وَمَنْ هَرَبَ مِنْ ذِمَّتِنَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ ، نَاقِضًا ١٠١/١٠ ظ لِلْعَهْدِ ، عَادَ حَرْبًا ^(١))

يعنى يصير حكمه حكم أهل الحرب ، سواء كان رجلًا أو امرأة ، ومتى قدر عليه ، أبيع منه ما يباح من الحربى ؛ من القتل ، والأسر ^(٢) ، وأخذ المال . وإن هرب الذمى بأهله وذريته ، أبيع من البالغين منهم ما يباح من أهل الحرب ، ولم يبيع سبى الذرية ؛ لأنَّ النَّقْضَ إِنَّمَا وَجَدَ مِنْ ^(٣) البالغين ذون الذرية .

(٨٤) فى الأصل ، ا ، ب : « للعهد » .

(٨٥) فى م : « تحرية » خطأ .

(٨٦) فى م : « الظاهرة » .

(٨٧) فى ب : « يدعونه » .

(١) فى ب : « حربيا » .

(٢) فى م : « والاسترقاق » .

(٣) فى الأصل ، م : « عن » .

فصل : وإنْ نَقَضَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ ، جَازَ غَزْوُهُمْ وَقَتْلُهُمْ . وَإِنْ نَقَضَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ ، اخْتَصَّ حُكْمُ النَّقْضِ بِالنَّاقِضِ دُونَ غَيْرِهِ . وَإِنْ لَمْ يَنْقُضُوا ، لَكِنْ خَافَ النَّقْضَ مِنْهُمْ ، لَمْ يَجُزْ أَنْ يَنْبِذَ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ لِحَقِّهِمْ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِمَامَ تَلَزَّمَهُ إِجَابَتُهُمْ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ عَقْدِ الْأَمَانِ وَالْهُدْنَةِ ؛ فَإِنَّهُ ^(٤) لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَلِأَنَّ عَقْدَ الذِّمَّةِ آكَدُ ؛ لِأَنَّهُ مُؤَبَّدٌ ، وَهُوَ مُعَاوَضَةٌ ، وَلِذَلِكَ إِذَا نَقَضَ بَعْضُ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْعَهْدَ ، وَسَكَتَ بَعْضُهُمْ ، لَمْ يَكُنْ سُكُوتُهُمْ نَقْضًا ، وَفِي عَقْدِ الْهُدْنَةِ يَكُونُ نَقْضًا .

فصل : وَإِذَا عَقَدَ الذِّمَّةَ ، فَعَلَيْهِ جَمَاعَتُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَ بِالْعَهْدِ حِفْظَهُمْ ، وَلِهَذَا قَالَ عَلِيٌّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّمَا بَدَلُوا الْجَزْيَةَ لِتَكُونَ أَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا ، وَدِمَاؤُهُمْ كِدِمَائِنَا ^(٥) . وَقَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي وَصِيَّتِهِ لِلْخَلِيفَةِ بَعْدَهُ : وَأَوْصِيهِ بِأَهْلِ ذِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا ، أَنْ يُؤْفَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ ، وَيُخَاطَرَ ^(٦) مِنْ وَرَائِهِمْ ^(٧) .

فصل : وَإِذَا تَحَاكَمَ إِلَيْنَا مُسْلِمٌ مَعَ ذِمِّيٍّ ، وَجَبَّ الْحُكْمُ بَيْنَهُمْ ؛ لِأَنَّ عَلَيْنَا ^(٨) حِفْظَ الذِّمِّيِّ مِنَ ظُلْمِ الْمُسْلِمِ ، وَحِفْظَ الْمُسْلِمِ مِنْهُ . وَإِنْ تَحَاكَمَ بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ ، أَوْ اسْتَعْدَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، تُخَيَّرُ الْحَاكِمُ ^(٩) بَيْنَ الْحُكْمِ بَيْنَهُمْ أَوْ الْإِعْرَاضِ ^(١٠) عَنْهُمْ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ ^(١١) . فَإِنْ حَكَمَ بَيْنَهُمْ ، لَمْ يَأْخُذْ بِهِمْ إِلَّا بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى / : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾ ^(١٢) . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ

(٤) سقط من : م .

(٥) تقدم في صفحة ٤٩ .

(٦) في ب ، م : « ويحاط » . وفي صحيح البخاري ، وسنن البيهقي : « ويقاقل » .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب يقاتل عن أهل الذمة ولا يسترقون ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح البخاري

٨٤/٤ . والبيهقي ، في : باب الوصاية بأهل الذمة ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى ٢٠٦/٩ .

(٨) في م : « عليا » .

(٩) في أ : « الإمام » .

(١٠) في م : « والإعراض » .

(١١) سورة المائدة ٢٢ .

(١٢) سورة المائدة ٤٢ .

أَهْوَاءَهُمْ ﴿١٣﴾ . وَإِذَا اسْتَعَدَّتْ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا فِي طَلَاقٍ أَوْ ظَهَارٍ أَوْ إِيْلَاءٍ ، فَإِنْ شَاءَ أَعْدَاهَا ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهَا ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ﴾ . فَإِنْ أَحْضَرَ زَوْجُهَا ، حُكِمَ عَلَيْهِ بِمَا يُحْكَمُ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ قَدْ ظَاهَرَ مِنْهَا ^(١٤) ، مَنَعَهُ وَطَافَهَا حَتَّى يُكَفِّرَ ، وَيُكْفِرُهُ بِالْإِطْعَامِ وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ رَقَبَةً مُسْلِمًا ، وَلَا يَمْلِكُ شَرَاءَهَا ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهُ الصِّيَامُ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَمْكِينُهُ مِنْ شِرَاءِ مُصْحَفٍ ، وَلَا حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا فِقْهِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَالشِّرَاءُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ ^(١٥) . وَكَرِهَ أَحْمَدُ بَيْعَهُمُ الثِّيَابَ الْمَكْتُوبَ عَلَيْهَا ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى . قَالَ مُهَنَّا : سَأَلْتُ ^(١٦) أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : هَلْ تَكْرَهُ لِلرَّجُلِ الْمُسْلِمِ أَنْ يُعَلِّمَ غُلَامًا مَجُوسِيًّا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ؟ قَالَ : إِنْ أَسْلَمَ فَنَعَمْ ، وَإِلَّا فَأَكْرَهُ أَنْ يَضَعَ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ . قُلْتُ : فَيَعْلَمُهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يَرَهُنَ الْمُصْحَفَ عِنْدَ أَهْلِ الذِّمَّةِ ؟ قَالَ : لَا ، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ ، مَخَافَةَ أَنْ ^(١٧) يَنَالَهُ الْعَدُوُّ ^(١٧) .

فصل : وَلَا يَجُوزُ تَصْنُدُيرُهُمْ فِي الْمَجَالِسِ ، وَلَا بَدَأُتُهُمْ بِالسَّلَامِ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تَبْدَأُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ ، فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهَا » . أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١٨) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ^(١٩) قَالَ : « إِنَّا غَادُونَ غَدًا ، فَلَا تَبْدَأُوهُمْ بِالسَّلَامِ ، وَإِنْ سَلَّمُوا عَلَيْكُمْ ، فَقُولُوا : وَعَلَيْكُمْ » . أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ^(٢٠) .

(١٣) سورة المائدة ٤٩ .

(١٤) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٥) في ١ : « متضمن » .

(١٦) في م زيادة : « أحمد » .

(١٧-١٧) في ب : « تناله أيديهم » . وتقدم تخريج الحديث في : ٢٠٥/١٠ .

(١٨) في : باب ما جاء في التسليم على أهل الكتاب ، من أبواب السير . عارضة الأحوذى ١٠٣/٧ .

كما أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسَّلام ، ... ، من كتاب السَّلام . صحيح مسلم

١٧٠٧/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٦٣/٢ ، ٢٦٦ ، ٣٤٦ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ ، ٥٢٥ .

(١٩) سقط من : الأصل ، ١ .

(٢٠) في : المسند ٣٩٨/٦ .

وبإسناده^(٢١) عن أنس، أنه قال : نُهِينَا ، أَوْ أَمِرْنَا ، أَنْ لَا نَزِيدَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَلَى : ١٠٢/١٠ ظ « وَعَلَيْكُمْ » . قال أبو داود : قلتُ لأبي عبد الله : تَكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلذَّمِّيِّ / : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟^(٢٢) أَوْ كَيْفَ أَنْتَ ؟^(٢٣) أَوْ كَيْفَ حَالُكَ ؟ أَوْ نَحْوَ هَذَا ؟ قال : نَعَمْ أَكْرَهُهُ^(٢٤) ، هَذَا عِنْدِي أَكْثَرُ مِنَ السَّلَامِ . وقال أبو عبد الله : إِذَا لَقِيتَهُ فِي الطَّرِيقِ ، فَلَا تُوسِعْ لَهُ . وذلك لما تَقَدَّمَ فِي^(٢٥) حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ ، فَقِيلَ : إِنَّهُ كَافِرٌ . فقال : رُدَّ عَلَيَّ مَا سَلَّمْتُ عَلَيْكَ . فَرَدَّ عَلَيْهِ فَقَالَ : أَكْثَرَ اللَّهُ مَا لَكَ وَلَدَكَ . ثُمَّ التَفَتَ إِلَى أَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : « أَكْثَرَ » لِلجَزْيَةِ . وقال يَعْقُوبُ بْنُ بَخْتَانَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، فَقُلْتُ : تُعَامِلُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، فَتَأْتِيهِمْ فِي مَنَازِلِهِمْ ، وَعِنْدَهُمْ قَوْمٌ مُسْلِمُونَ ، أُنْسَلِمُ^(٢٦) عَلَيْهِمْ ؟ قال : نَعَمْ ، تَنْوِي السَّلَامَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ . وَسُئِلَ عَنْ مُصَافَحَةِ أَهْلِ الذَّمِّ ، فَكَرِهَهُ .

فصل : وما يذكُرُهُ^(٢٧) بعضُ أَهْلِ الذَّمِّ مِنْ أَنَّ الْجَزْيَةَ لَا تَلْزُمُهُمْ ، وَأَنَّ مَعَهُمْ كِتَابًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْقَاطِهَا عَنْهُمْ ، لَا يَصِحُّ . وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ سُرَيْجٍ ، فَقَالَ : مَا نَقَلَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَذَكَرَ أَنََّّهُمْ طَوَّلُوا بِذَلِكَ ، فَأَخْرَجُوا كِتَابًا ذَكَرُوا أَنَّهُ بِحَظِّ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَتَبَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، كَانَ فِيهِ شَهَادَةُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ ، وَمُعَاوِيَةَ ، وَتَارِيخُهُ بَعْدَ مَوْتِ سَعْدٍ وَقَبْلَ إِسْلَامِ مُعَاوِيَةَ ، فَاسْتَدِلَّ بِذَلِكَ عَلَى بُطْلَانِهِ^(٢٨) . وَلِأَنَّ قَوْلَهُمْ غَيْرُ مَقْبُولٍ ، وَلَمْ يَرَوْا ذَلِكَ مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَتِهِ .

فصل : قال أبو الخطَّابِ : يُمْتَنُّونَ عِنْدَ أَخْذِ الْجَزْيَةِ ، وَيُطَالُ قِيَامُهُمْ ، وَتُجَرُّ أَيْدِيهِمْ عِنْدَ أَخْذِهَا . ذَهَبَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ »

(٢١) سقطت الواو من : م . وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١١٣/٣ .

كما أخرجه عبد الرزاق ، في : باب رد السلام على أهل الكتاب ، من كتاب أهل الكتاب . المصنف ١١/٦ .

(٢٢-٢٣) جاء في ب ، م بعد قوله : « أَوْ كَيْفَ حَالُكَ » .

(٢٣) سقط من : م .

(٢٤) في م : « من » .

(٢٥) في م : « أسلم » .

(٢٦) في م : « يذكر » .

(٢٧) انظر : ما جاء في تلخيص الخبير ١٢٤/٤ ، ١٢٥ . وانظر حادثة مماثلة مع الخطيب البغدادي ذكرها السبكي في

طبقات الشافعية الكبرى ٣٥/٤ .

صَغُرُونَ ﴿٢٨﴾ . وقيل : الصَّغَارُ التزامهم ^(٢٩) الجزية ، وجريان أحكامنا عليهم . ولا يُقبل منهم إرسالها ، بل يحضر الذمى بنفسه بها ، ويؤديها وهو قائم ولا يأخذ جالس ، ولا يشتط عليهم في أخذها ، ولا يُعذبون إذا أعسروا عن أدائها ؛ فإن عمر ، رضي الله عنه ، أتى بمال كثير ، قال أبو عبيد : وأحسبه من الجزية ، فقال : إني لأظنكم قد أهلكتم الناس . قالوا : لا والله ، ما أخذنا / إلا عفوًا صَفُوا . قال : بلا سوط ولا نوط ^(٣٠) ؟ قالوا : ١٠٣/١٠ . نعم . قال : الحمد لله الذي لم يجعل ذلك على يدي ، ولا في سلطاني . وقدم عليه سعيد بن عامر بن حذيم ، فعلاه عمر بالدرة ، فقال سعيد : سبق سَيْلِكَ مَطَرِكَ ، إن تُعاقِبَ نَصِيرٌ ، وإن تُعْفَ نَشْكُرُ ، وإن تُسْتَعْتَبَ نُعْتَبَ . فقال : ما على المسلم إلا هذا ، مالك تُبْطِئُ بالخراج ؟ فقال : أمرتنا أن لا نزيد الفلاحين على أربعة دنانير ، فلسنا نزيدهم على ذلك ، ولكننا ^(٣١) نُؤَخِّرُهُمْ ^(٣٢) إلى غلاتهم ^(٣٣) . قال عمر : لا أعزِلَنَّكَ ما حييتُ . رواهما أبو عبيد ^(٣٤) . وقال : إنما وجه التأخير إلى الغلة الرفق بهم . قال : ولم نسمع في استبداء الخراج والجزية وقتنا غير هذا . واستعمل علي بن أبي طالب رجلاً على عكبري ^(٣٥) ، فقال له على رؤوس الناس : لا تدعنَّ لهم درهماً من الخراج . وشدد عليه القول ، ثم قال : القنبي عند انتصاف النهار . فأتاه فقال : إني كنتُ ^(٣٦) أمرتك بأمر ، وإني أتقدم إليك الآن ، فإن عصيتني نزعْتُك ، لا تبيننَّ لهم في خراجهم حماراً ، ولا بقرةً ، ولا كِسْوةَ شتاءٍ ولا صيفٍ ، وارفق بهم ، وافعل بهم ^(٣٧) .

(٢٨) سورة التوبة ٢٩ .

(٢٩) في ١ ، ب : « التزام » .

(٣٠) في النسخ : « بوط » . والنوط : التعليق .

(٣١) في م : « ولكن » .

(٣٢-٣٣) سقط من : ١ ، ب .

(٣٣) في : باب اجتباء الجزية والخراج ، ... ، من كتاب سنن الفیء والخمس والصدقة ، ... الأموال ٤٣ ، ٤٤ .

(٣٤) عكبري : بليدة من نواحي دجيل ، قرب صريفين وأوانا ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ . معجم البلدان ٧٠٥/٣ .

(٣٥) سقط من : ب .

(٣٦) أخرجه البيهقي بمعناه ، في : باب النهي عن التشديد في جباية الجزية ، من كتاب الجزية . السنن الكبرى

٢٠٥/٩ . وأبو عبيد ، في الباب السابق . الأموال ٤٤ .

فصل : قال أحمد ، في الرجل له المرأة النصرانية : لا يأذن لها أن تخرج إلى عيد ، أو تذهب إلى بيع ، وله أن يمنعها ذلك . وكذلك في الأمة . قيل له : أله^(٣٧) أن يمنعها شرب الخمر ؟ قال : يأمرها ، فإن لم تقبل فليس له منعها . قيل له : فإن طلبت منه أن يشتري لها زئارا ؟ قال : لا يشتري زئارا ، تخرج هي تشتري لنفسها . وسئل عن الذمي يعامل بالرأيا ، ويبيع الخمر والخنزير ، ثم يسلم ، وذلك المال في يده ، فقال : لا يلزمه أن يخرج منه شيئا ؛ لأن ذلك مضي في حال كفره ، فأشبهه نكاحهم في الكفر إذا أسلم . وسئل عن المجوسيين يجعلان ولدهما مسلما ، فيموت وهو ابن خمس سنين ؟ فقال : يدفن في مقابر المسلمين ؛ لقول النبي ﷺ : « فابواه^(٣٨) يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه^(٣٩) » . يعني أن هذين لم يمجساه ، فيبقى على الفطرة . / وسئل أبو عبد الله ١٠٣/١٠ ظ يمجسانه^(٣٨) » . يعني أن هذين لم يمجساه ، فيبقى على الفطرة . / وسئل أبو عبد الله عن أولاد المشركين ؟ فقال : أذهب إلى قول النبي ﷺ : « الله أعلم بما كانوا عاملين^(٤٠) » . قال : وكان ابن عباس يقول : « فابواه يهودانه وينصرانه حتى سميع : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . فترك قوله . وسأله ابن الشافعي ، فقال : يا أبا عبد الله ذراري المشركين أو المسلمين ؟ فقال : هذه مسائل أهل الزيغ . وقال أبو عبد الله : سأل بشر بن السري^(٤١) سفيان الثوري ، عن أطفال المشركين ، فصاح به ، وقال : يا صبي ، أنت تسأل عن هذا ؟ قال أحمد : ونحن نمر هذه الأحاديث على ما جاءت ، ولا نقول شيئا . وسئل عن أطفال المسلمين ، فقال : ليس فيه اختلاف أنهم في الجنة . وذكره له حديث

(٣٧) في م : « إنه » .

(٣٨-٣٨) في ب : « يهودانه وينصرانه ويمجسانه » .

(٣٩) تقدم تخريجه ، في : ٢٧٨/١٢ .

(٤٠) أخرجه البخاري ، في : باب ما قيل في أولاد المشركين ، من كتاب الجنائز . صحيح البخاري ١٢٥/٢ . ومسلم ، في : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، ... ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٢٠٤٨/٤ ، ٢٠٤٩ . وأبو داود ، في : باب في ذراري المشركين ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٣١/٢ . والنسائي ، في : باب أولاد المشركين ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤٧/٤ ، ٤٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٣/٢ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٤٦٤ ، ٤٨١ ، ٥١٨ .

(٤١) بشر بن السري الأفوه ، كان فصيحا بالمواظ ، مفوها ، ذا صلاح ، توفي سنة خمس وتسعين ومائة . العبر ٣١٨/١ .

عائشة ، الذي قالت فيه : عُصْفُورٌ مِنْ عَصَافِيرِ الْجَنَّةِ^(٤٢) . فقال : وهذا حديث ! وذكر فيه رجلاً ضَعْفَهُ طَلْحَةُ . وسُئِلَ عن الرجل يُسَلِّمُ بشرط أن لا يُصَلِّيَ إِلَّا صلاتين ؟ فقال : يَصِحُّ^(٤٣) إسلامه ، ويؤخذُ بالخَمْسِ . وقال : مَعْنَى حديث حَكِيم بن حِزَام : بَايَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ^(٤٤) أَنْ لَا أُخَرَّ إِلَّا قَائِمًا^(٤٥) . أَنَّهُ لَا يَرْكَعُ فِي الصَّلَاةِ ، بَلْ يَقْرَأُ ثُمَّ يَسْجُدُ مِنْ غَيْرِ رُكُوعٍ . قال : وَحَدِيثُ قَتَادَةَ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ بَايَعَ النَّبِيَّ ﷺ^(٤٦) عَلَى^(٤٧) أَنْ يُصَلِّيَ طَرَفِي النَّهَارِ .

(٤٢) أخرجه مسلم ، في : باب معنى كل مولود يولد على الفطرة ، ... ، من كتاب القدر . صحيح مسلم ٢٠٥٠/٤ . وأبو داود ، في : باب في ذراري المشركين ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٥٣١/٢ . والنسائي ، في : باب الصلاة على الصبيان ، من كتاب الجنائز . المجتبى ٤٦/٤ ، ٤٧ .

(٤٣) في ١ ، ب : « لا يصح » .

(٤٤) في م زيادة : « على » .

(٤٥) أخرجه النسائي ، في : باب كيف يخر للسجود ، من كتاب التطبيق . المجتبى ١٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٠٢/٣ .

(٤٦) سقط من : م .

(٤٧) لم نجده فيما بين أيدينا .